المكتبة الثقافية

٢٩

قضية كينيا

الدكتور عبد العزيز كامل

١٥ يناير ١٩٦١

اهداءات ١٩٩٩

ا/ محمود محمد علي العيسوي

الإسكندرية

المكتبة الثقافية
٢٩

قضية كينيا

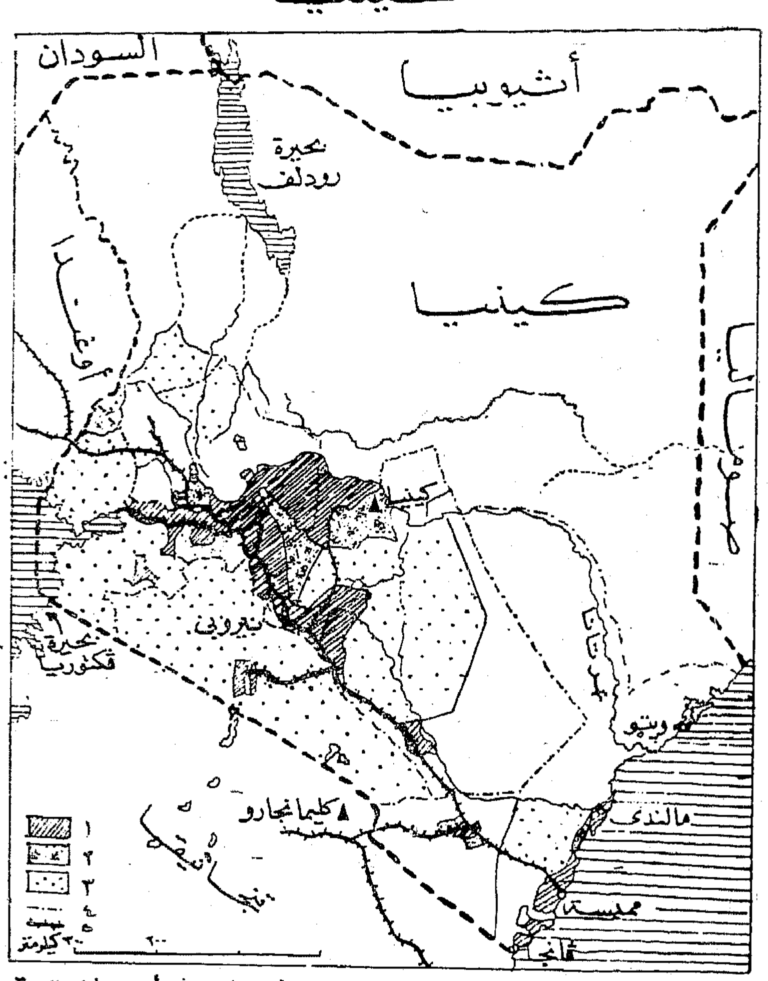
الدكتور عبد العزيز كامل

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
الإدارة العامة للثقافة

١٥ يناير ١٩٦١


الناشر
دار القلم

كينيا



١ـ أرض استولى عليها الأوربيون ٢ـ الغابات المحفوظة ٣ـ أراض إفريقية

٤ـ حدود المديريات ٥ـ الخطوط الحديدية ▲ الجبال



جومو كنياتا

في ١٤ ابريل ١٩٥٩ أتم جوموكنياتا ـ زعيم كينيا ـ تنفيذ الحكم الصادر عليه بالسجن سبع سنوات في حوادث ثورة ماو ماو .

وأصدرت الحكومة أمرها بنقله من السجن إلى معتقل دائم ، أعدته له فى « لدور » . وهى قرية منعزلة فى المديرية الشمالية فى كينيا ، قرب حدود السودان ، وتبعد أكثر من اربعمائة كيلومتر عن أقرب مدينة .

فى هذا المنفى البعيد يقضى كنياتا ايامه . مسكنه هناك حجرتان صغيرتان يطهو فيهما طعامه بنفسه ، وله أن يتجول فى القفر المحيط به ، وأن يحصل على جهاز « راديو » لا يستقبل إذاعة القاهرة أو موسكو . وعليه أن يتصل كل يوم بمفتش المركز ، وأن يبقى فى المعتقل من الغروب إلى الفجر . وحرمت عليه الحكومة القراءة ، وأن يعقد أى اجتماع أو يشارك فى أى منظمة . ومنعته من استقبال أى زائر إلا بإذن من السلطة المركزية فى نيروبى .

وتاريخ ميلاد كنياتا غير معروف بالدقة . ولعله الآن فوق الستين . وبريطانيا تؤمن أنه —رغم تقدم سنه— لا زال قادرا على تجميع الإفريقيين وقيادتهم فى محاربة الاستعمار ، وله من قوة الشخصية ما يجعله محوراً خطراً يلتف حوله مواطنوه ، وقد وصفه سير فيليب ميتشل ـ الحاكم العام السابق لكينيا ـ فقال عنه : « إن له نظرات ، هى أعمق وأشد النظرات التى رأيتها فى حياتى نفوذاً وسيطرة » . . من أجل هذا قررت بريطانيا أن يكون اعتقاله مدى الحياة .

وترتبط حياة كنياتا أوثق الارتباط بقضية كينيا . فعندما كان طفلا ، شاهد الأرض الطيبة التى عاش عليها آباؤه وأجداده يغتصبها غرباء جاءوا من وراء البحار أو زحفوا إليها من جنوب إفريقيا . وفى شبابه وكهولته كان اللسان المدافع عن قومه وحقهم فى الحياة ، وعمل لوطنه الكبير فى كل مكان حل فيه . . فى إفريقيا نفسها . . فى أوروبا . . فى المحافل العامة . . فى المؤتمرات الدولية . . أمام لجان التحقيق . . ومن أجل إفريقيا يقضى كنياتا أيامه فى معتقله البعيد .

وكنياتا من قبيلة الكيكويو ـ أكبر قبائل كينيا ـ وتعدادها نحو ١ر٢ مليون نسمة . ونشأ فى قرية صغيرة ، وكان

اسمه وقتئذ كامو وانجنجى ، وفى سن العاشرة التحق بإرسالية الكنيسة الأسكتلندية فى بلدة كيكويو جنوب جبل كينيا . وبعد تعميده سمى « جونستون » ، وعمل فى طفولته الباكرة مساعدا فى مطبخ أحد الأطباء المرسلين ، وتدرب فى قسم التجارة الذى أنشأته الإرسالية . وكان فيه ذكاء فطرى دفعه إلى قراءة كل ما يقع تحت يده ، ولما اشتد عوده عمل مفتشاً فى إدارة مياه نيروبى ، وانضم إلى جمعية شرق إفريقيا عندما أنشأها « هنرى توكو » عام ١٩٢٢ ، وكانت هذه الجمعية أول تنظيم سياسى قبلى أنشأه الكيكويو . وسرعان ما أصدرت الحكومة أمراً بحلها . وفى عام ١٩٢٩ تكوّن تنظيم جديد باسم « جمعية الكيكويو المركزية » وانتخب « كنياتا » أمينا عاما ، وأصبح محرر جريدتها « مويجثانيا » .

ولم تكن ثقافته قاصرة على مايقرأ من كتب ، وإنما استطاع أن يعى الكثير من تراث قبيلته . ويذكر فى مقدمة كتابه « مواجهة جبل كينيا » جوانب من هذه الثقافة : فتقاليد القبيلة وتراثها تتناقلها الأجيال بالمشافهة والممارسة دون كتابة ، وحياة الفرد عند الكيكويو ــ كما هى عند كثير من القبائل الإفريقية ــ مقسّمة إلى مراحل ، وعند الانتقال من مرحلة إلى التى تليها ،

تعقد القبيلة مباريات يتنافس فيها الأفراد فى مدى استيعابهم هذا التراث ، ويقوم الآباء والحاضرون بتصحيح أى خطأ يقع فيه أحد المتبارين .

بهذا استطاع كنياتا فى طفولته وشبابه أن يعى الكثير من تراث قبيلته ، ومر فى مراحل السن التى يمر فيها أنداده . واختاروه قائداً لهم . وساهم فى مرحلة المحاربين فاكتسب خبراتها . وعندما تولى تحرير جريدة مويجثانيا ، قام بجولات واسعة فى أرض الكيكويو وقابل الكثيرين من أفراد القبيلة ، وتدارس معهم مشكلاتها ، واشترك فى مجالس حكماء الكيكويو — وهم كبار القوم هناك — وتمرس بطرقهم فى معالجة المشكلات .

حتى السحر ، أخذ منه « كنياتا » بطرف ؛ فقد كان جده ساحرا وكثيرا ما كان يصحبه وهو صغير ليحمل حقيبة أدوات السحر . وأتاحت له حياته فى منطقة الكيكويو الوسطى — ولها شهرتها فى فنون السحر — أن يزداد خبرة به .

وكان والده من أصحاب الأرض بين الكيكويو . ولما كان كنياتا أكبر أولاده ، فقد عنى الأب بتعليمه تراث قومه فى حيازة الأرض ، وشهد الكثير من مشكلاتها العامة والخاصة فى وطنه .

بهذا كله ، جمع كنياتا خبرة اصيلة فى مشكلات كينيا ، وقدرة على التعبير عن هذه المشكلات والدفاع عنها ؛ ولهذا أرسلته جمعية الكيكويو المركزية فى عام ١٩٢٩ إلى لندن ، ليشرح قضية قومه هناك أمام المسئولين البريطانيين . وفى لندن اتصل بالفابيين . وغير اسمه إلى جومو . ومعناها عند الكيكويو الرمح الملتهب. أما كلمة « كنياتا » فيمكن أن نلحظ التشابه اللفظى بينها وبين كينيا : وطنه . وتدل الكلمة فى لغة الكيكويو على الغرابة فى الملبس .

وتتلمذ كنياتا فى جامعة لندن على الدكتور مالينوفسكى أستاذ « الانثروبولوجيا » ، وبإشرافه أعد كتابه عن قبيلة الكيكويو ، ونشره لأول مرة عام ١٩٣٨ . وكتب الأستاذ مقدمة الرسالة وجاء فيها : إنها من الكتب التى يمكن اعتبارها - بحق - إضافات بناءة أصيلة « للاثنوجرافيا » الإفريقية ، كتبها باحث من أصل إفريقى نقى ، وأعيد طبع هذا الكتاب عام ١٩٥٣ .

وعندما ظهر الكتاب أول مرة ، كتب الباحث الإنجليزى دكتور ليكى عن كنياتا وزملائه من شباب الكيكويو « إن هذا النفر من الشباب يعتبرون أنفسهم أصحاب رسالة ،

ونفوسهم تشتعل برغبة جارفة ليأخذوا بأيدى قومهم ، ويصححوا الأخطاء التى تحيا فيها كينيا » .

واستطاع كنياتا وقت حياته فى لندن مدافعا عن قضية كينيا ، أن يكتسب خبرات جديدة فى رحلاته الكثيرة ، فجال فى شمال غرب أوروبا وفى روسيا ، واشتغل بتدريس لغة الكيكويو فى مدرسة اللغات الشرقية بلندن ، وعمل فى الزراعة وقت الحرب ، وأحس مرارة التفرقة العنصرية . وفى عام ١٩٤٥ رأس فى منشستر مؤتمرا للاتحاد الإفريقى ، كان هدفه تنظيم الصلات بين الهيئات السياسية للسود فى العالم كله ، وحضر المؤتمر مندوبون من إفريقيا وجزر الهند الغربية والولايات المتحدة ، وتولى أمانته العامة « كوامى نكروما » ، وفى عام ١٩٤٦ عاد كنياتا إلى كينيا واستقر فيها بعد أن غاب عنها سبعة عشر عاما .

ومنحه قومه مزرعة « إيشاويرى » ومنزلا فيها . وعلى هذا المنزل كان يرفرف علم اتحاد كينيا الإفريقى بألوانه الثلاثة : الأسود رمز الشعب والأخضر رمز الأرض والأحمر رمز الدم المراق فى تحريرها ، ووسط العلم درع ورمح وسهم ذهبية اللون .

وقاد كنياتا بعد عودته حركة التحرير فى كينيا ، وتابع الجهود التى بذلها قومه لتنظيم انفسهم ورفع مستواهم وتعبئة شعورهم ، فقد قاطع الكيكويو مدارس الإرساليات وأخذوا فى إنشاء مدارس خاصة بهم ، كما أنشأوا كلية للمعلمين أصبح كنياتا الموجه لنشاطها .

واعتنق نفر من الكيكويو المسيحية . ولكن — كما يقول جنتر — كانت قشرة المسيحية بالغة الرقة فى كثير من الأحيان ، وكثيرون لم يستوعبوا الدين الجديد تماما ، ولم يجدوا من المسيحيين الأوروبيين تطبيقا كريما لتعاليم المسيحية السمحة ، ولذلك أنشأ الكيكويو لأنفسهم كنائس منفصلة .

كان كنياتا قبل سفره الأمين العام لجمعية الكيكويو المركزية ، وفى أثناء الحرب العالمية الثانية أوقفت الحكومة نشاطها ، ولكن الكيكويو أعادوا تنظيم أنفسهم سياسيا على نطاق أوسع من نطاقهم القبلى ، فكونوا فى عام ١٩٤٤ « اتحاد كينيا الإفريقى » . وعندما ازداد شعور السخط على الحكومة البريطانية أعلنت الأحكام العرفية واعتقلت رئيس الاتحاد ونائبه : كنياتا وأوديدى وأغلقت مدارس الكيكويو ، وانفجرت ثورة ماو ماو .

وحاولت الحكومة البريطانية قبل اعتقال كنياتا أن تستعين به على تهدئة الثائرين ، وكانت الآلاف تتجمع للاستماع إليه ، وقد سبق له أن أمر قومه بمقاطعة البيرة الإنجليزية فقاطعوها والقبعات البريطانية فخلعوها، وادّعت بريطانيا أن كنياتا لم يكن خالص النية فى نصح قومه بالبعد عن العنف ، ورغم عجزها عن إقامة الدليل ، فقد دعته إلى الخطابة فخطب ، وإلى نصح قومه فنصح ، ولم يثر عليه أحد ، ورغم هذا ظلت النفوس ملتهبة والجو متوترا ، ونيران الثورة تمتد وألسنتها تتصاعد ...

كانت بريطانيا تعلم أن أطفال الكيكويو يتغنون باسم كنياتا فى أغانيهم ، وأن الشباب ينظرون إليه قائدا مخلصا لقضية كينيا ، والشيوخ يرون فيه الأمل الذى عاشوا من أجل تحقيقه . وكانت ترى المجتمع الإفريقى — رغم المظالم وانتزاع الأرض — يأخذ فى التطور وينشئ مدارسه وكنائسه وينظم صفوفه فى مجالات الحياة المختلفة ، وأدى هذا الوعى إلى قلق وتوجس بين المستوطنين الأوروبيين ، وتحول التوجس إلى ذعر وتحرش قابله بعض الإفريقيين بعنف ، فلصبرهم مهما طال حدود .

وبريطانيا لا تحتاج إلى مبررات كثيرة تستند إليها فى تنفيذ

مآربها فى تحطيم اتحاد كينيا الإفريقى ، وسجن كنياتا وأنصاره من زعماء كينيا وتشريد الإفريقيين هناك . فعندما أيقنت أن المد الإفريقى آخذ فى الارتفاع الصادق ، سارعت بإعلان حالة الطوارئ واعتقلت كنياتا فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ وحملته الطائرة إلى قرية كابنجوريا فى المديرية الشمالية ، وشملت حركة الاعتقال كثيرين ، وعم الاضطهاد أرض الكيكويو ، ففرت جموعهم مذعورة إلى الجبال يتعقبها الرصاص ، وتحاصرها السيارات ثم تلفها القيود وتسوقها السياط فى قسوة بشعة إلى المنافى والمعتقلات .

واهتزت إفريقيا من حوادث كينيا ، وأعلنت كثير من الهيئات تأييدها لحركة التحرير هناك ، واحتجت على المظالم التى صبتها الهمجية الأوربية على القرى الآمنة العزلاء ، وبدأت محاكمة كنياتا فى ٤ ديسمبر ١٩٥٢ فى قرية كابنجوريا النائية ، ودافعت عنه هيئة من المحامين بقيادة مستربريت المحامى البريطانى وجاءت هذه الهيئة من الهند وجزر الهند الغربية وغرب إفريقيا ، واحتج الدفاع على إجراءات المحكمة وظروفها ، فلم تكن هناك مكتبة قانونية ، ولا مكان ملائم للإقامة ؛ حتى ماء الشرب كان مشكلة ، واصطنع بوليس كينيا أربعة وأربعين شاهداً ، على رأسهم

روسن مشاربا مبوجوا . وألقى كنياتا دفاعا رائعا كشف به الستار عن حقيقة المأساة التى تحيا فيها كينيا ، واستنكر العنف وتبرأ منه . وخاطب القاضى « ثكر » قائلا :

« نحن لسنا مذنبين ، ولا نشعر بأننا لقينا منك العدل او سمعنا منك ما نحب أن نسمع ، نحن نشعر أن هذه القضية قد رتبت بطريقة ترمى إلى خنق اتحاد كينيا الإفريقى ، وهو المنظمة السياسية الإفريقية الوحيدة التى تحارب من أجل حقوق الإفريقيين . إن الذى نعارضه وسنظل نعارضه هو مظاهر التمييز فى المعاملة التى تسير عليها الحكومة ، سوف لا تقبل هذا سواء كنا فى السجن أو خارجه ، إن هذه الدنيا قد خلقت ليعيش الناس فيها سعداء معاً ... »

وذكر كنياتا أنه وزملاءه بذلوا أقصى الجهد لتعيش الجماعات فى كينيا متوافقة والتفت إلى القاضى قائلا :

« أنت كأوروبى قد تحس أننا نحمل لكم شيئاً من الكره ... إن نشاطى كان ضد الظلم الذى حاق بالإفريقيين ، وإذا كنت تظن أننا حين نطالب العدل للإفريقيين قد انقلبنا إلى ما تسميه ماوماو ، فإننا نأسف لأنك جانبت الصواب ، إن الذى عملنا له ، وسنظل نعمل له ، هو : المطالبة بحقوق الإفريقيين كبشر ،

وأن يتمتعوا بالطيبات التى يتمتع بها الآخرون . إننا نتطلع إلى اليوم الذى يحل فيه السلام بهذه الأرض ، ويظهر الحق ، وإننا — معشر الزعماء الإفريقيين — عملنا من أجل السلام . نحن بشر ولنا أسر ولا يمكن لأحدنا أن يغفر هذه الأعمال التى تظنون أننا متهمون بها ، باسم إخوانى لا أسأل أى رحمة ، إنما نسأل أن يأخذ العدل مجراه وأن تصحح الأخطاء الموجودة » .

وصدر الحكم بسجن كنياتا وأربعة من زملائه بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة ، وصودرت مزرعة كنياتا وأعلن المسئولون أنه سيخضع لقيود خاصة بعد انتهاء مدة سجنه .

ورأت حكومة كينيا — بعد إعلان الأحكام فى ٨ إبريل سنة ١٩٥٣ — ضرورة تخصيص حراسة قوية للقاضى « ثكر » وحملته الطائرة إلى بريطانيا حيث يجد فيها الأمن .

واشتد ضغط المستوطنين الأوربيين على حكومة كينيا فأصدرت أمرها بحل اتحاد كينيا الإفريقى فى ٨ يونية ١٩٥٣ ، وادعت أنه غطاء لحركة ماوماو .

ومرت الأعوام ثقيلة كئيبه . وفوجئت « العدالة » البريطانية فى ٢٢ نوفمبر ١٩٥٨ بتطوع « مشاريا » — الشاهد الأول ضد كنياتا — بتسجيل شهادة جديدة . وأعلن رسميا — بعد أن عذبه

ضميره — أنه والشهود الآخرين قد أغرتهم الحكومة ليشهدوا ضد كنياتا وأنها أنفقت ما يزيد على أحد عشر ألفا من الجنيهات فى شراء الشهود .

وثارت حكومة كينيا عندما قاد الزعماء الإفريقيون برئاسة توم مبويا حملة ضد الأحكام التى صدرت بناء على هذه الشهادات ، وقدمت مشاريا للمحاكمة وصدر الحكم بسجنه ٢١ شهورا بعد أن (ثبت) للمحكمة أنه مذنب . وكان الحكم فى ١٥ إبريل ١٩٥٩ . ووصفه القاضى بأنه خبيث ولا ضمير له من رأسه إلى قدمه !!.

ورغم اعتراف مشاريا الصادق بقى كنياتا فى سجنه وظلت المعتقلات منطوية على من فيها من الأبرياء . ولا زالت أجود الأرض تحت أيدى حفنة من الأوربيين . هذه الأرض التى حرمت منها أصحابها الإفريقيين وألجأتهم إلى مساحات ضيقة أو غير ملائمة يقاسون فيها حياة مرهقة ، فلما ارتفع صوتهم بالشكوى ، كونت بريطانيا لجان تحقيق حاولت إغراق الشعور الإفريقى فى سيل من التقارير ، فلما تماسك هذا الشعور ورفع رأسه بطشت به الحكومة وشهدت كينيا أعواما دموية رهيبة .

ولكن . . . كيف بدأت هذه القصة ؟

تسابق بين المستعمرين

قضية الاستيلاء على كينيا وانتزاع أجود ارضها من أهلها ، حلقة من الجهود الاستعمارية التى بذلتها القوى الأوربية للسيطرة على إفريقيا . ولشرق إفريقيا خصائص انعكست على الصراع بين الإفريقيين والمستعمرين ، كما انعكست من قبل على الصلات بين الإقليم ومراكز العمران البشرى التى اتصلت به . وتوضيح هذه الخصائص ، يحتاج إلى ذكر بعض الحقائق التى قد تعتبر جافة ، ولكنها تمثل الهيكل الذى يقوم عليه البناء .

فاصطلاح « شرق إفريقيا » يطلق الآن على اوغندة وكينيا وتنجانيقا والجزائر الساحلية المقابلة فى المحيط الهندى ، ومجموع مساحة الإقليم نحو ٢ مليون كم٢ ، أى ضعف مساحة الإقليم المصرى. ويمتد من خط عرض ٥° شمالا إلى خط عرض ١٠° جنوبا. فالإقليم استوائى ، ولكنه يمتاز عن بقية العروض المقابلة فى وسط وغرب إفريقيا بمميزات خاصة فى الموقع والتضاريس والمناخ والحياة النباتية وتوزيع اليابس والماء ، ولهذه المميزات آثارها العميقة فى أنماط الحياة البشرية ومشكلاتها .

والأقسام السياسية فى الإقليم حديثة التكوين ؛ ولهذا سندع أسماءها إذا ما رجعنا إلى المراحل السابقة للصراع الاستعمارى فى القرن التاسع عشر ، وسننظر إلى الإقليم كوحدة طبيعية لها خصائصها العامة ومصيرها المشترك الذى لا يعترف بهذه الحدود المصطنعة .

ويطل شرق إفريقيا بجبهة بحرية طويلة على المحيط الهندى ، وتصطدم أمواج المحيط الدافئة بسلسلة طويلة من الحواجز المرجانية تمتد موازية للشاطىء ، وترتفع فوق المياه الساحلية جزر تتباين مساحاتها ، وأهمها جزيرتا زنجبار وبمبا ، وتمدان العالم فى الوقت الحاضر بنحو ٩/١٠ إنتاجه من القرنفل ، هذا فضلا عن الدور الكبير الذى قامتا به فى تاريخ شرق إفريقيا ونشر الحضارة العربية فيه .

وإذا ما اتجهنا من الساحل إلى الداخل ، رأينا أمامنا سهلا ساحليا يختلف ضيقا واتساعا ، شديد التأثر برطوبة المحيط ، ويرتفع فوقه نخيل جوز الهند وأشجار الباوباب الضخمة ، وتأخذ الأرض بعد هذا فى الارتفاع إلى الهضبة الإفريقية التى تشرف على السهل بحافات واضحة المعالم . وتقل فوق الهضبة موارد المياه ، وينتشر ذباب تسى تسى – ناقل مرض النوم –

فيحول دون تربية الماشية فى أجزاء واسعة . وتبدو امامنا بعد هذا مرتفعات ذات تربة بركانية غنية ، يزداد فيها المطر وتعتدل الحرارة ويختفى مرض النوم ويزدحم السكان .

هذه المرتفعات من أهم مناطق الاستقرار البشرى فى شرق إفريقيا . ومن قديم استقرت فيها القبائل الإفريقية : تزرع أرضها وترعى مراعيها وتستغل غاباتها ، وإلى هذه المرتفعات اتجهت أنظار الأوربيين فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ومن أجل هذه المنطقة يدور الصراع بينهم وبين الإفريقيين . وتنحدر الأرض بنا بعد هذا غربا إلى الأخدود الإفريقى العظيم ، ثم تعود مرة أخرى إلى الارتفاع فى الحافة الغربية من الأخدود حيث يزدحم السكان ، .وتتدرج الأرض بعد هذا هابطة فى اعتدال إلى هضبة البحيرات حيث منابع النيل الاستوائية .

ومن قديم اتصفت أسباب التجارة بين آسيا وشرق إفريقيا ، واستطاعت السفن المصرية من العهد الفرعونى أن تصل إليه عن طريق الملاحة فى البحر الأحمر والدوران حول القرن الإفريقى . وانتظمت طرق التجارة بين الشاطئين الإفريقى والآسيوى بعد أن كشف الملاحون سر الرياح الموسمية وهبوبها إلى آسيا صيفا

ومنها شتاء ، وكان ظهور الإسلام عاملا قويا فى توغل النفوذ العربى والإسلامى فى داخل شرق إفريقيا ، وأقام المسلمون مراكز استقرار على طول الساحل تمتد من الصومال شمالا إلى «موزمبيق» جنوبا ، وبدأ عهد من السيادة العربية الفارسية من القرن العاشر الميلادى ، وصل إلى ذروته فيما بين القرنين الثانى عشر والرابع عشر ، واستقرت الحضارة الإسلامية على طول الشاطىء الشرقى ولا زالت كذلك حتى الآن .

والمسلمون لم يكونوا تجارا فقط ، وإنما كانوا رسل حضارة : كانوا دعاة حملوا معهم الإسلام ونشروه ، وزراعا أدخلوا زراعة جوز الهند وقصب السكر والأرز والقطن والمانجو والموالح ، وأحدثوا بذلك تطورا كبيرا فى اقتصاديات شرق إفريقيا .

وعندما دار البرتغاليون حول رأس الرجاء الصالح وشاهدوا شرق القارة ، أدهشهم ما رأوه من مدن عامرة ذات حضارة وحكومات مستقرة ، ووجدوا أنفسهم أمام الملاحين العرب المزودين بالخرائط والأجهزة البحرية ، وتولى هؤلاء توجيه « فاسكو داجاما » إلى الهند مستفيدين من الرياح الموسمية .

. وبدات الحرب عنيفة بين الدول العربية الإسلامية فى شرق إفريقيا والقوى الغازية الجديدة ، واستطاع البرتغاليون أن يسيطروا على مراكز العمران هناك ، وانتهى بذلك عهد النهضة الإسلامية الأولى فى الإقليم ، ولم يتوغل البرتغاليون كثيرا فى الداخل ، وكانوا يحصلون على ما يحتاجون إليه من خيرات الإقليم عن طريق المبادلة مع التجار ، وأدخلوا بعض الغلات الزراعية كالذرة الشامية والبطاطا والقرع والطباق ، وانتشرت زراعة هذه الغلات داخل الإقليم .

فإذا ما رجعنا إلى الشاطىء العربى فى القرن السابع عشر وجدنا نشاطا جديدا دينيا وسياسيا وتجاريا فى إمامة عمان على الخليج العربى . ومنذ منتصف ذلك القرن تطلعت الإمامة إلى طرد البرتغاليين واسترداد الأرض المفقودة فى شرق إفريقيا وتطهيره من النفوذ البرتغالى ، وركز هؤلاء جهودهم فى «موزمبيق» ولا زالوا فيها حتى الآن ، وفى أوائل القرن الثامن عشر حاول البرتغاليون استعادة مركزهم فى شرق إفريقيا ، مستعينين فى ذلك ببعض الولاة المحليين ، ولكن إمام عمان سارع إلى إحباط المؤامرة ورحل البرتغاليون من شرق إفريقيا نهائيا عام ١٧٣٠ ولم يتركوا وراءهم فى حياته إلا أثرا ضئيلا . فالبرتغاليون كانوا حكاما قساة

ضاق السكان بمظالمهم ، وكانوا ينظرون إلى شرق إفريقيا كمعبر إلى الهند فلم تتجه أنظارهم إلى تنميته والاستقرار فيه .

ومن وقت أن تولى السيد سعيد أمر إمامة عمان (١٨٠٤ - ١٨٥٦) بذل جهوده فى مد نفوذه على الساحل الإفريقى وتقوية زنجبار ، ونقل إليها مركز حكمه عام ١٨٤٠ وترك أحد أولاده حاكما على مسقط ، ويعتبر سعيد أعظم حاكم عربى شاهده شرق إفريقيا . فقد استطاع أن يرفع من شأن الإمامة ، وبدأفى تأسيس مدينة زنجبار على الجزيرة وفى عام ١٨٣٢ جعلها عاصمة ولاياته الإفريقية ، وامتد نفوذه على الساحل من مقديشو شمالا إلى تونجى جنوبا وهى مسافة تقدر بأكثر من ١٦٠٠ كيلومتر ، كما امتد نفوذه أيضا داخل شرق إفريقيا ووسطها حتى وصل إلى حدود الكنغو وأوغندة وروديسيا . وانتشرت فى هذه الأجزاء كلها شبكة من خطوط القوافل تربط بين الساحل وكل من شواطىء بحيرة فيكتوريا وتنجانيقا ونياسا ، وتابع توغله فى الأجزاء الشرقية من الكنغو ، وعلا صيته حول البحيرات العظمى حتى قيل فى تلك الأيام : « إن الناس على شواطىء البحيرات يرقصون على أنغام زنجبار » . وانتشرت القرى العربية فى كينيا وتنجانيقا والأجزاء الجنوبية

من الصومال ، ووصل بعض المستوطنين العرب إلى مراكز الزعامة بين القبائل الإفريقية تحت سيادة سعيد . وحرصا على سلامة الدولة أوصى سعيد بتقسيمها بين ولديه : يتولى أحدهما حكم القسم الإفريقى ، والثانى حكم القسم الآسيوى . وكان الرجل بعيد النظر ولعله أدرك صعوبة الجمع بين القسمين الآسيوى والإفريقى .

وتولى ابنه ماجد حكم القسم الإفريقى، وأراد أخوه السيطرة الكاملة على الدولة ؛ فاستنجد ماجد بريطانيا ، وكان لها أكثر من مصلحة فى التدخل ، واستطاع الأسطول البريطانى أن يقر الوضع الذى أوصى به سعيد قبل موته ، وكونت بريطانيا لجنة لتخطيط هذه السياسة ، فانفرد ماجد بحكم القسم الإفريقى وأصبح يحمل لقب سلطان زنجبار ، وضمنت بريطانيا حدود الدولتين الجديدتين فى وثيقة تم توقيع الأخوين عليها عام ١٨٦١ . ولم يعمر ماجد طويلا . وخلفه أخوه السيد برغش عام ١٨٧٠ . ومع مزاياه الشخصية الكثيرة إلا أنه كان ميالا إلى الإسراف . وخلفه أخوه الأصغر السيد خليفة (١٨٨٨) وفى عهده حدث تقسيم شرق إفريقيا بين الدول الأوربية الاستعمارية .

* * *

كان الاستعمار الأوربى أول الأمر يكتفى بالجزر والنقط

الساحلية يتخذها مراكز تجميع خيرات القارة ، تاركا التوغل في الداخل لشركات تحت نفوذه وتجار محليين يعملون لحسابه ، وأخذت الدول الأوربية فى الامتداد على الساحل ، ثم جاءت بعد هذا مرحلة ثالثة بالتوغل فى الداخل والسيطرة عليه .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر نشطت جهود الكشف الجغرافى فى إفريقيا ، وشجعتها المطامع الاستعمارية الأوربية ، وكانت بريطانيا تسيطر وقتئذ على الهند ؛ مما جعلها على مقربة من شرق القارة ، وعلى صلة مباشرة بتطوراته .

ومن مدن الساحل وجزائره تقدم كاشفون من أهمهم : سبيك ، وبرتون ، وجرانت . واستطاع سبيك كشف بحيرة فكتوريا عام ١٨٦٢ ، وكانت البحيرات العظمى معروفة للتجار العرب . وهم الذين تولوا ريادة الطريق فى الرحلات التى قام بها الأوربيون ، فالكشف الجغرافى هنا فى الواقع عبارة عن تسجيل علمى وإعلان للمعلومات التى كان يعرفها السكان المحليون والتجار العرب الذين كانوا يتعاملون معهم ، وأثارت الكشوف مطامع الأوربيين ودفعتهم إلى التوغل فى قلب القارة ومحاولة السيطرة عليها . وفى شرق القارة كان التنافس بين بريطانيا وألمانيا .

أما بريطانيا فتقدمت تحت راية العمل الإنسانى ومكافحة

الرقيق ، وهذه التجارة فى إفريقيا كانت تهدف ـ أول ما تهدف ـ إلى مد العالم الجديد بحاجته من اليد العاملة الرخيصة . وسبق أن قامت السفن البريطانية بدور كبير فى هذه التجارة بين غرب القارة والعالم الجديد عندما كانت الولايات المتحدة تابعة لبريطانيا ، وكان من مصلحتها أن يزدهر الاقتصاد هناك وأن تتوفر الوسائل المعينة عليه مهما كانت طريقة هذا التوفر . ولم يكن عند التجار البريطانيين ولا الحكومة البريطانية ما يمنع من اتخاذ الإنسان سلعة تستهلك حيويتها فى حقول العالم الجديد ، وتغير الموقف بعد حرب الاستقلال الأمريكية ، فلم تعد الولايات المتحدة حقل إنتاج بريطانى ، واشتدت عناية بريطانيا بإفريقيا ، وانعكست هذه العناية رغبة فى الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من القارة والاحتفاظ باليد العاملة فيها ، ولم تكن هناك وسيلة تحقق أهدافها أفضل من محاربة الرقيق .

وفى ظل الدفاع عن الكرامة الإنسانية ، استطاعت بريطانيا أن تحتفظ بالإفريقيين لتستغلهم بعد هذا فى الإنتاج الاقتصادى المحلى . واستطاعت أن تبسط نفوذها على الحكام الإفريقيين وتبعث عملاءها وجنودها إلى قلب القارة ،

وأن تحطم القوة البحرية العربية فى المحيط الهندى ، وان تمهد السبيل للسيطرة على شرق إفريقيا .

وفى عام ١٨٨٣ عقدت بريطانيا معاهدة مع السلطان برغش ، تقضى بتحريم تصدير الرقيق من شرق إفريقيا وإغلاق أسواق الرقيق فى جميع ممتلكاته ، وزادت هذه المعاهدة من نفوذ بريطانيا فى شرق القارة ، ومهدت لهذا كله بتعيين « جون كيرك » قنصلا عاما ومندوبا سياسيا لها فى زنجبار ، واستطاع كيرك أن يكسب ثقة السلطان وأن يصبح القوة المحركة لسياسة زنجبار ، إلى درجة أنه أقنع السلطان بتعيين بريطانى هو « لويد ماثيوز » أميرالايا لجيشه . واستطاع « وليم ماكينون » ـ وهو مؤسس شركة ملاحية بين المحيط الهندى وأوربا ـ أن يسيطر على تجارة السلطنة .

وبهذا تمكنت بريطانيا من أن تتحكم فى أكبر قوة محلية ـ وهى سلطنة زنجبار ـ وتسيطر عليها سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وثبتت بذلك أقدامها فى شرق إفريقيا التى زادت أهميته كثيرا بعد فتح قناة السويس للملاحة العالمية ، ونشطت بريطانيا فى التعرف على خيرات الإقليم الداخلى ، ومن أهم مظاهر هذا النشاط ما قام به « جوزيف تومسون » بين عامى ١٨٨٢ ـ ١٨٨٤ تحت رعاية الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية .

سافر تومسون من ممبسة على الساحل حتى بوسوغا على الشاطىء الشمالى لبحيرة فكتوريا ، وكشف أهم الظاهرات التى يتميز بها شرق إفريقيا ، ووثق جون كيرك فى الوقت نفسه روابطه مع زعماء منطقة كلمنجارو وشجع إرسال بعثة علمية إلى هذه المنطقة الجبلية الهامة ، وقامت هذه البعثة برئاسة جونستون عام ١٨٨٤ ، واستطاع فى بضعة شهور قضاها فى جبل كلمنجارو أن يعقد معاهدات مع كثير من زعماء الجبل ، وأرسل إلى كيرك تقريرا يذكر فيه مزايا المنطقة المرتفعة . وكان رد بريطانيا مشجعا على دعم هذا النشاط ، ومع أن معاهدات جونستون كانت الأساس الذى تكونت به شرق إفريقيا البريطانية ، إلا أن منطقة « كلمنجارو » نفسها كانت فى التقسيم من نصيب ألمانيا ، وكان تكوين هذه الشركة البريطانية عام ١٨٨٦ ، وصدر مرسومها عام ١٨٨٨ .

* * *

أما ألمانيا فقد استطاعت ابتداء من عام ١٨٧٠ أن تصبح أكبر قوة عسكرية فى أوربا ، وتقدمت الصناعة فيها تقدما كبيرا ، وعظم إنتاجها من الصناعة الثقيلة ، ونشطت تجارتها الخارجية .

وأخذت تتطلع إلى مناطق استخراج المواد الخام وأسواق الاستهلاك .

وشاهد النصف الثانى من عام ١٨٨٤ عملين خطيرين قام بهما الألمان فى السياسة الإفريقية :

الأول : دعوة ألمانيا الدول المهتمة بإفريقيا إلى مؤتمر يعقد فى برلين لمناقشة الشئون الإفريقية ، وصدرت قرارات مؤتمر برلين فى فبراير ١٨٨٥ ، ووافقت فيها الدول المجتمعة على أسس تقسيم القارة فيما بينها . ومن أهم الأسس التى أقرتها : أن احتلال أية دولة منها لأية مساحة فى إفريقيا لا يكون فعليا إلا بعد إخطار الدول الموقعة على الاتفاقية ، وأن لكل من هذه الدول الحق فى احتكار التجارة مع السكان المحليين ما دامت قد ارتبطت معهم بمعاهدة . ويمثل مؤتمر برلين فاتحة عهد من التسابق المحموم للسيطرة على القارة وشعوبها ومقدراتها وتحطيم الزعامات المحلية .

أما الثانى : فنزول دكتور « كارل بيترز » الألمانى متخفيا فى ميناء دار السلام ، ثم انسلاله منها إلى شرق إفريقيا . وهناك أخذ يتجول مع بعض رفاقه ليحصل على وثائق معاهدات يتنازل بها الحكام المحليون عن أرضهم للقوى الاستعمارية الجديدة .

ومع أن نشاط بيترز كان فى تنجانيقا الحالية ، إلا أن

صراحته التى شرح بها طريقة الاستيلاء على الأرض ، تفضح الأسلوب الذى اتبع - مع تعديلات جزئية - فى كل من كينيا وأوغندة وكثير من أقطار إفريقيا المدارية . ويؤكد لنارد وولف « وقليل من الكاشفين ورجال الاقتصاد الاستعمارى ، من كانوا فى مثل صراحة دكتور بيترز التى شرح بها للعالم أساليب الحصول على المعاهدات (الشرعية) التى مكنتهم من السيادة على حكام إفريقيا » ويعقب على هذا بقوله : « ينبغى أن نلاحظ أن كل الدول الاستعمارية فى أوربا لجأت إلى مثل هذه المعاهدات فى سلب الإفريقيين سيادتهم وأرضهم » وينقل وولف عن أحد قناصل بريطانيا فى الكنغو : « إن أية دولة أوربية تستطيع امتلاك أى جزء من إفريقية بالقماش والخمور . . ومنها من استولت على مساحات كبيرة نظير بضعة أثواب مطرزة ومجموعة من المناديل وأغطية الرأس وزجاجات الخمر ».

كان بيترز قبل وصوله إلى قرية الرئيس الإفريقى أو الحاكم ، يرسل إليه رسولا يحمل الهدايا ويستأذن فى إقامة معسكر ، ويدعو الحاكم إلى مائدة موفورة الطعام والشراب يتبعها تقديم الهدايا . وفى هذا الجو « الأخوى » يعرض بيترز على الحاكم أن يوقع وثيقة صداقة مع الامبراطورية الألمانية . ويقرأ أحد

المرافقين النص الألمـاني الذى لا يفهمه الحاكم ، ثم يرفع العلم الألمانى وتطلق النيران تحية له ، ويلى هذا مشروب آخر ، وأحيانا ـ زيادة فى توثيق الصداقة ـ يستحم بيترز والحاكم معا !!..

واستطاع بيترز فى ثلاثة أشهر أن يحصل على أكثر من عشر معاهدات ، تنازل فيها أصحابها عن مساحة شاسعة من شرق إفريقيا . وفى هذه الوثائق أمور غريبة : فالحاكم فيها يتنازل لبيترز ـ ممثل الجمعية الألمانية ـ عن أرضه إلى الأبد ليعمل فيها ما يشاء ، وله الحق المطلق فى استغلال التربة السطحية وما تحتها وموارده‍ا ، وإدخال ما شاء من الأنظمة فيها ، وفرض ضرائب وإنشاء جمارك . . . ومقابل هذا ترى التزامات غامضة : فالشركة تحترم ملكية الحاكم لجزء خاص ، وتدفع له إيجارا فى شكل ماشية أو سلع تجارية يحدد مقدارها أو ثمنها مقدما وشفويا .

وليس من المعقول أن يتنازل حاكم نظير أكلة أو هدية عن وطنه . والأشد من ذلك عجبا أن تدافع الدول الاستعمارية عن شرعية هذه الوثائق ، مع أن هؤلاء الحكام الإفريقيين كثيرا ما قامت بينهم أقسى الحروب من أجل حقوق الرعى واستغلال أرض الزراعة ، وليس هناك من تفسير لما حدث غير أن هؤلاء الحكام لم يعرفوا مضمون هذه الوثائق ، ويذكر

دكتور رويش فى كتابه عن تاريخ شرق إفريقيا كيف أن زعيما إفريقيا وقّع معاهدة مع بيترز وأعلن على الملأ أنه لم يكن فى يوم من الأيام تابعا لسلطان « زنجبار » ، وأنه لم يسمع أبدا عن وجوده ، مع أنه يستطيع أن يرى زنجبار بوضوح من موطنه فى ضوء النهار !!

إلى هذا الحد كان العبث بالحكام واستغلال بساطتهم .

وحمل بيترز وثائقه إلى ألمانيا فى فبراير ١٨٨٥ ، ومنحته الحكومة بعد وصوله مرسوم تأسيس « الجمعية الألمانية للاستعمار » ، وسارعت بإعلان دول اتفاقية برلين بما حصلت عليه الشركة من أراض وحقوق سيادة فى بعض الممتلكات التابعة لسلطنة زنجبار ، واحتجت زنجبار على ذلك وكررت احتجاجها وحاولت التحكيم ، وكان رد ألمانيا أن هذه الأراضى لا علاقة لها بزنجبار .

وكانت ألمانيا تدرك أن مشكلتها ليست مع زنجبار ولكن مع لندن . . التى جاء ردها على برلين سريعا « هناك غموض فى اتساع ممتلكات زنجبار ، والحكومة البريطانية لا تمانع أن تستعمر ألمانيا بعض هذه الأجزاء ، وهناك مشروع يقوم به بعض المستعمرين البريطانيين بين الساحل ومنابع النيل لإنشاء

خط حديدى بينهما » واقترحت لندن تعيين الحدود بين منطقتى نفوذ الدولتين .

وكانت لندن تقصد بجماعة الاستعماريين البريطانيين جمعية شرق إفريقيا البريطانية ، التى تكونت عقب إعلان « بيترز » جمعيته الألمانية ، والتى ـ أى الجمعية البريطانية ـ تحولت فيما بعد إلى شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية ، وأخذت فى ضم ما تستطيع ضمه من أراضى شرق إفريقيا شمال المنطقة الألمانية ـ أى فى كينيا الحالية ـ متسترة بالدوافع الإنسانية وتمدين القارة .

وبناء على اقتراح لندن ، تكونت اللجنة المشتركة من ممثلى بريطانيا وألمانيا لتقسيم شرق إفريقيا ، وصدر تقريرها فى يونية ١٨٨٦ ، وقرر للسلطان حقوق سيادة على جزيرتى زنجبار وبمبا ، وعلى شريط ساحلى عرضه عشرة أميال بين مقديشو شمالا وإفريقيا الشرقية البرتغالية جنوبا . وتبودلت المذكرات بين الدولتين وانتهت بتوقيع معاهدة فى السنة نفسها ، اتفقا فيها على حق السلطان فى الجزيرتين والشريط الساحلى وتقسيم الأرض الداخلية إلى منطقتى نفوذ : الشمالية بريطانية والجنوبية ألمانية ، وتحت الوعد والوعيد وافق السلطان على ذلك ، وخطت بريطانيا خطوة أخرى بالحصول من السلطان

على امتيازات فى المنطقة الساحلية لم ينل السلطان مقابلها فى الواقع إلا مبلغا يعادل رسوم الجمارك .

والأسلوب الذى اتبعته الدولتان هنا ظاهر التعسف ، ففى بقية أجزاء إفريقيا كان للدولة التى تسيطر على الساحل أن تسيطر على ظهيره - أى الأراضى الواقعة وراءه - أما فى شرق إفريقيا ، فاعترفت الدولتان بسيادة السلطان على الساحل ، واقتسمتا الداخل ، ثم عادت بريطانيا لتسيطر على الساحل باسم الإيجار ، وخدعت السلطان ماليا : فقد اتفقت الدولتان - بريطانيا وألمانيا - على إعطاء السلطان ١٠٪ من صافى أرباح أية شركة تؤسس بعد دفع أرباح مساهمين تعادل٨٪ ، وكان هذا أمرا وهميا ؛ لأن الشركات لم توزع أكثر من ٨٪ وبهذا لم يأخذ السلطان شيئا إلا قيمة الإيجار السنوى وهو ١٦٠٠٠ جنيه .

* * *

سبقت الإشارة إلى تكوين شركة شرق إفريقيا الإمبراطورية البريطانية عام ١٨٨٦ وصدور مرسوم تأسيسها عام ١٨٨٨ ، وتولت هذه الشركة حكم المنطقة الواسعة الممتدة من ممبسة على الساحل حتى بحيرة فكتوريا - أى كينيا الحالية تقريباً ، وتولى أمر إدارتها فى العامين الأولين سير جورج ماكنزى ،

وكانت مهمة الشركة أكبر من طاقتها ، فقد كان من المنتظر أن تسيطر على الظهير كله حتى البحيرات العظمى ، وهناك ـ حول منابع النيل الاستوائية ـ اصطدمت بريطانيا بفرنسا . واستطاعت بقوة الحديد والدم ـ تحت قيادة « لوجارد » ـ أن تحطم نفوذ المبشرين الفرنسيين وثورات الإفريقيين والعرب وتستولى على مقاليد الأمور فى أوغندة .

وظلت الأرض بين نهر أومبا وممبسة جنوبا ، ونهر جوبا والصومال شمالا ، تحت سيطرة الشركة حتى عام ١٨٩٤ ، وعندما تسلمت بريطانيا مقاليد الحكم فى أوغندة ، ظهر واضحاً أنه لا يصح أن تستمر سيطرة الشركة على المنطقة بين أوغندة والساحل ؛ ولهذا ـ فى السنة نفسها ـ ألغت الحكومة الشركة وعوضتها بمبلغ ٤٥٠ ألف جنيه ، وفى أول يولية سنة ١٨٩٥ تولى سير آرثر هاردنج حكم شرق إفريقيا البريطانية وهى كينيا الحالية .

وأخذت بريطانيا فى إخضاع الساحل والظهير المشرف عليه ، وتحطيم القوى العربية التى كانت تحكم مراكزه الحيوية ، وتحت ستار إلغاء الرقيق قامت بريطانيا بسلسلة من العمليات الحربية لم تستطع القوى المحلية أن تصمد طويلا أمامها .

واضطر السلطان مبارك ـ آخر سلاطين بيت المزروعى الذى كان يحكم الساحل ـ إلى الفرار إلى القسم الألمانى من إفريقيا الشرقية ، وأخضعت بريطانيا القبائل الداخلية التى رأت فى الوافدين أعداء جددا .

وفى مطلع القرن العشرين ، كانت محمية شرق إفريقيا (كينيا الحالية) تشمل المديرية الشرقية فى أوغندة حتى سواحل بحيرة فيكتوريا ، وسفوح جبل إلجُن والساحل الجنوبى الغربى لبحيرة رودلف ، ومن الجنوب كانت تحدها منطقة النفوذ الألمانية ، وبينهما الحد الألمانى البريطانى ، وفى الشمال دخلت بريطانيا فى مفاوضات مع أثيوبيا وصلت بها أثيوبيا إلى الركن الشمالى الشرقى من بحيرة رودلف ، ومن هذه النقطة يمتد الحد إلى نهر جوبا حتى البحر ، وكانت المساحة وقتئذ نحو ٢٠٠ ألف ميل[٢] ، ومجموع السكان قدرته بريطانيا بنحو ٤٫٠٤٠٫٠٠٠ نسمة .

وشاهدت حدود كينيا تعديلات بعد الحرب العالمية الأولى ، فقد ظلت « محمية » من الناحية الرسمية حتى عام ١٩٢٠ ، وحل البريطانيون فى شرق إفريقيا محل الألمان المهزومين . وكينيا الحالية قسمان : المستعمرة التى سبقت الإشارة إليها ،

والمحمية وهى النطاق الساحلى المؤجر من سلطان زنجبار ، ولا فرق ــ من الناحية العملية ــ بين الإدارة البريطانية فيهما .

وفى عام ١٩٢٤ أبرمت بريطانيا معاهدة مع إيطاليا تنازلت بمقتضاها كينيا إلى الصومال الإيطالى عن كل من نهر جوبا وعن شريط مجاور من الأرض القاحلة .

وفى عام ١٩٢٦ نقلت ــ إلى كينيا ــ تبعية شمال شرق أوغندة والأرض المشرفة على شمال غرب بحيرة رودلف ، وبهذا أصبحت مساحة كينيا (المستعمرة والمحمية) ٢١٩٫٧٣٠ ميل٢ ، وأصبح فيها نهر ملاحى واحد : هو نهر تانا ، وهو ليس ملاحيا فى كل أجزائه .

ويمكن الآن أن نقسم سطح كينيا إلى أربعة أقسام رئيسية من الشرق إلى الغرب ، فهناك أولا : السهل الساحلى ، ثم الهضبة وإقليم الأخدود بمرتفعاته البركانية التى تشرف عليه ، حيث الخصوبة واعتدال الحرارة ووفرة المطر ، ثم إقليم هضبة البحيرات .

وأهم الكتل الجبلية : كينيا ، وإلجُن ، وسلسلة ابردارى التى تحد منطقة الاستيطان الأبيض من الشمال ، وهذه الجبال هامة ، لأنها تقع فى قلب منطقة الكيكويو وهى ذات منحدرات

وعرة ، وتغطيها الأشجار وغابات البامبو ، وفيها دار صراع مرير بين الثوار وقوات الحكومة .

ومن الناحية العمرانية يمكن أن نميز فى كينيا بين قسمين أساسيين : المرتفعات الداخلية حيث تتركز الحياة الآن ، وبقية كينيا بما فيها الصحراء الشمالية والسهل الساحلى والهضبة ، ولكل منهما مشكلاته التى صرفت الأوربيين عن استيطانه .

وسكان كينيا الآن نحو ٦٫٤ مليون . وحوالى ثلاثة أرباعهم يعيشون حيث يزيد المطر عن ٧٥ سم فى العام ؛ ولذا نجد أن ثلاثة أرباع كينيا تكون ما يسمى بمديرية الحدود الشمالية ، وبها أو على الأصح فى بعض أجزائها حياة رعوية متنقلة . أما الربع المنتج فهو المرتفعات حيث تتوفر ظروف الاستقرار .. وإلى هذه المنطقة اتجهت أنظار المستعمرين واتخذوا منها وطنا أطلقوا عليه اسم « المرتفعات البيضاء » .



المرتفعات البيضاء

المرتفعات البيضاء وطن جـديد من أوطان المستعمرين فى إفريقيا !! وطن لم يكن خاليا من سكانه ولا أرضا مباحة ، ولكنه كان معمورا يزرع الأهالى أرضه ، ويرعون مراعيه ، ويستغلون غاباته .

وللاستعمار فى شرق إفريقيا ووسطها وجنوبها طابع خاص هو « الاستيطان » ، ذلك لأن ارتفاع الأرض واعتدال الحرارة وتوفر المطر ، جعل من المرتفعات منطقة تغرى المستعمرين بالاستقرار ، وحاول هؤلاء أن يتخذوا منها « محورا أبيض ترتقى حوله القارة السوداء » .

ويختلف هذا الوضع عما نجد فى غرب إفريقيا مثلا باستثناء أجزاء محدودة ، فهناك ترتفع الحرارة وتشتد الرطوبة ويقل الفرق بين فصول السنة فيصبح المناخ مرهقا غير صالح للاستيطان الأوربى . ويتخذ الاستعمار صورة أخرى هى « الاستغلال الاقتصادى » معتمدا على الجهد اليدوى المحلى فى استنزاف ثروات الإقليم ، مكتفيا بأعداد قليلة من الإداريين وقوات عسكرية

تكفى لحفظ النظام وفرض السلطان . ويبقى المجتمع فى صبغته العامة « إفريقيا » ، تنحصر أهداف الاستعمار فى الحصول على خيراته .

فالفروق المناخية وانعكاساتها على الأسلوب الاستعمارى ، لها أعمق الأثر على طبيعة العلاقة بين الإفريقيين والمستعمرين ، ومع أن الاستعمار شر كله ، إلا أنه أشد ضراوة وقسوة عندما يكون استيطانا تحيا به جالية غربية فى المحيط الإفريقى ، فهى تحاول أن تزيد من عددها وتنتزع الأرض من أهلها ، وتطبق سياسة من التفرقة العنصرية ، وتعيد بناء المجتمع على أساس لونى صارم ، تستهلك فيه طاقة الإفريقيين فى العمل البدنى فى الحقل والمنجم والمصنع ، ولا تعطى لهم من فرص التقدم والتطور إلا بعض ما تحتمه مصالح الاستعمار نفسه ، فيأتى الترقى الإفريقى ، المحدود المدى ، القصير الخطوات ، رغم أنف المستعمر ، وتحاول القوى الإفريقية أن تتجمع رغم الضغوط ، وأن تحافظ على كيانها ما استطاعت ، وأن يتكون منها تيار من الوعى . ولا يلبث هذا التيار أن يصطدم مع مصالح الاستعمار . وتتحدد بذلك جبهة جديدة من جهات الصراع بين الإفريقيين والمستعمرين .

ويزداد تعقد المشكلة حين يكون لها أكثر من طرفين :

فشرق إفريقيا وجنوبها يواجهان آسيا الموسمية بملايين سكانها ، ومن قديم اتصلت الأسباب بين الإقليمين ، ومع مجيء الاستعمار وحاجته إلى اليد العاملة الرخيصة الماهرة ، بدأ في استيراد الآسيويين للعمل أولا في مد الخط الحديدي من الساحل إلى منابع النيل الاستوائية ، وأخذت أعدادهم في الزيادة إلى أكثر مما رسم المستعمر . واستقر الآسيويون وتكاثروا وتداعوا ، إلى شرق إفريقيا ، يراهم الأوربيون دونهم ، ويرون أنفسهم فوق الإفريقيين ، وأصبح مجتمع كينيا كعلامة المرور بألوانها الثلاثة ، لكل منها دلالته المميزة : الأوربيون في القمة والآسيويون في الوسط ومعظم الإفريقيين ـ أصحاب الحق الأول ـ في ذيل القائمة ، ومع حدوث بعض التطور الذي أدى إلى بعض التداخل الطبقي في المحيط الاقتصادي والسياسي إلا أن الصورة العامة ظلت موسومة بالتفرقة العنصرية ، والتركيب الثلاثي ، وهي صورة تختلف عما نجد في غرب القارة ، ولنحاول الآن أن نرى كيف ظهرت المشكلة وتعقدت ثم التهبت.

* * *

أصبحت كينيا في مطلع القرن العشرين من نصيب بريطانيا ، فما الذي رآه الأوربيون فيها عندما دخلوها ؟

هنا نجد أنفسنا على مفرق طرق ، فالكتاب الاستعماريون لهم وجهة نظر معينة ، والإفريقيون والمثقفون من الأوربيين لهم وجهة أخرى .

فالمستعمرون يحاولون أن يبرهنوا على أن الإقليم ـ بعامة ـ كان فى درك خفيض من البؤس والاضطراب والفوضى ، وأنه كان فى « جاهلية » عمياء لم يخرج من ظلماتها إلا بمجئ « الأنبياء » الأوربيين الجدد ، فبدلوا الناس من بعد خوفهم أمنا ، ومن المجاعات ازدهارا ورحمة .

وكان السكان يحترفون الزراعة المتنقلة والرعى ، وفى ظل هذا النظام ، كان الإفريقى يزرع أرضه فإذا أجهدها تركها إلى قطعة أخرى ، ثم عاد إليها بعد أن تستعيد قوتها ، أما الراعى فيحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض يسرح فيها بماشيته ، ولا يكاد يستقر فى مكان واحد وإن كان يتجول بين أمكنة معروفة ، تكاد تكون ثابتة ، ولم تكن عند هؤلاء وسائل طبية يقاومون بها الأوبئة البشرية والحيوانية ، واقتضى تنازع البقاء أن تقوم حروب بين القبائل .

والتقط الأوربيون هذين الخيطين : نمط الحرفة ومستوى الحياة ، ونسجوا منهما القصة التى حاولوا بها تبرير استعمارهم كينيا .

أما الخيط الأول – الحرفة – فذكروا فيه أن الإفريقيين لم يعرفوا نظام الملكية الخاصة في الزراعة أو الرعي . فالملكية كانت مشاعة . كانت الأرض ملك القبيلة ، وعلاقة الإفريقي بها علاقة انتفاع فقط .

والخيط الثاني – المستوى – فذكروا فيه كيف أن الإفريقيين كانوا وقود الحروب الداخلية التي تشتعل نارها بين القبائل ، وكانوا ضحايا الأوبئة والمجاعات ، وأن هذا كله هبط بعدد السكان فقدرهم « هاردنج » – قنصل بريطانيا العام في زنجبار عام ١٨٧٢ – بنحو ٢½ مليون نسمة . وارتفع التقدير إلى أربعة ملايين في أوائل القرن العشرين بعد ضم أجزاء من أوغندة ، وظل هذا التقدير يكتب في التقارير الرسمية إلى أوائل الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت تقارير بعض الهيئات تهبط به إلى نحو ٢ر٤ مليون نسمة ، وعادت التقديرات إلى الارتفاع بعد ضم إقليم تركانا من أوغندة إلى كينيا عام ١٩٢٤ وزادت السكان نحو الثلث ، والزيادة – بهذا – لا ترجع إلى تحسن في وسائل المعيشة أو ازدهار في الحياة .

ويذكر الدكتور كوتشنسكي (١٩٤٨) في دراسته التفصيلية للسكان في شرق إفريقيا ، أن أسس التقدير هنا غير دقيقة

ولا تسمح بالانتهاء إلى نتيجة يمكن الاطمئنان إليها فى ذكر القدر الحقيقى الذى ارتفع إليه السكان بعد عام ١٩٣٠ .

ويعتقد دكتور نورمان ليز (١٩٢٩) فى كتابه عن كينيا بوجود انخفاض تدريجى فى عدد الإفريقيين فى كينيا فى الربع الأول من هذا القرن ، وأن هذا الانخفاض قد يصل إلى نسبة الثلث من المجموع الكلى الأصلى للسكان .

أما فيما يتعلق بمشكلة الأرض – وهى المشكلة الجوهرية ومحور الصراع فى كينيا – فالإفريقيون يرددون الأقاويل الاستعمارية الخاصة بمشكلة الحيازة وطبيعتها ؛ فللأرض عند الإفريقيين منزلة تصل إلى مرتبة القداسة ، ويؤكد علماء الانثروبولوجيا هذه المنزلة . ويوضحون الرباط الروحى الذى يربط الإفريقى بأرضه : فإليها تأوى أرواح أجداده ، وهى تقوم – كما يؤمن – بدور إيجابى فى حياته اليومية . وزعماء القبيلة يستمدون سلطانهم فى الواقع من دفاعهم عنها وقت الحرب ، وحل مشكلاتها وقت السلم . ولا زالت الأرض المورد الرئيسى لحيـــاة الإفريقى . وبدونها ، يجد نفسه مضطرا إلى الالتحاق بجموع العمال المهاجرين ، ويحس بالضياع ، ويبتعد

عن موطنه وقبيلته وأرض أجداده فى رحلة تطول وتقصر ، ويحيا فى ظل أوضاع اجتماعية جديدة ظالمة .

ويذكر كنياتا (١٩٥٣) أن الكيكويو ـ أكبر قبائل كينيا ـ يعتقدون أن الأرض أم القبيلة . وإذا كانت الأم تحمل جنينها تسعة أشهر ثم ترضعه فترة أخرى ، فإن الأرض تطعمه طول حياته ، وفى جوفها يرقد بعد مماته ، وهى التى ترعى أرواح الموتى إلى الأبد . فللأرض القداسة الكبرى عند الذين يمشون فى مناكبها أو يرقدون فى جوفها . والحلف بالأرض (كيورجو) أعظم ما يقسم به الفرد من الكيكويو .

لهذا نجد نظام حيازة الأرض دقيقا غاية الدقة عند القبائل الزراعية فى كينيا . ويعرض كنياتا أنواعا متعددة من معظم الحيازة عند الكيكويو : فالجيتاكا هو مالك الأرض الذى يحصل عليها بالشراء أو الوراثة أو حقوق العين . والموراماتى هو الوصى الذى يرعى الأرض للصغار حتى يبلغوا أشدهم . والموهوى من له حقوق زراعة فى أرض أحد الجيتاكا .. الخ ... ويبدو من تعدد هذه الأنظمة مدى تعقد نظم الحيازة . ولا ينشأ التفصيل والتعقيد إلا عند التزاحم على الأرض وارتفاع منزلتها .

وإلى جانب هذه الأنظمة الفردية كانوا يطلقون « يوروري واكيكويو » على « كل أرضهم » ومعناه أن هذه الأرض ملك الكيكويو وحدهم ، ويعقب كنياتا على هذا بقوله : « وليس هناك شك فى أن الأوربيين أساءوا فهم هذا الاصطلاح الأخير ، أى ملكية القبيلة لأرضها بعامة » .

إلى جانب هذه النظم الدقيقة من الملكية الخاصة فى مرتفعات كينيا وإحساس القبيلة بوحدتها وحدود أرضها ، ودفاع كل فرد عن أرضه ، ودفاع القبيلة عن وطنها نجد نظما أخرى أقل دقة،فيها سمات الملك القبلى المشاع عند الرعاة ، ثم تبدو نظم من الملك الخاص على الشريط الساحلى الذى يسيطر عليه النفوذ العربى الإسلامى .

ولا نود فى هذه المرحلة من عرض القضية أن ندخل فى تيه من الأبحاث القانونية عن حيازة الأرض،وإنما نكتفى بتسجيل كلمة لورد هيلى (١٩٥٧) :

« إن الحكومات قد بسطت نفوذها على الأرض وامتلكتها بوسائل متعددة : ففى بعض الأحيان أخذتها بحق الفتح ، وفى بعض الأحيان تم هذا عن طريق معاهدات مع رؤساء القبائل ، اعتبرت كأنها تسليم الأرض للمستعمرين . وأحيانا

كان يتم الاستيلاء عن طريق تفسير النصوص من وجهة النظر الأوربية بصرف النظر عن فهم الإفريقيين إياها عند توقيع الإتفاق ، وفى الواقع كان العامل الجوهرى الذى يقرر انتقال ملكية الأرض إلى المستعمرين هو مدى ملاءمتها للاستعمار ، لا الأسس والحجج القانونية ، هذه الملاءمة تفسرها ظروف المناخ والتربة ، وهى التى وجهت تيار الهجرة الاقتصادية إلى جنوب وشرق القارة أكثر من اتجاهه نحو الغرب » .

* * *

فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، أدرك البريطانيون صلاحية مرتفعات كينيا للاستيطان ، وسجل رواده الآمال العريضة التى داعبت خيالهم فى الفردوس الجديد . ويذكر « سير هارى جونستون » فى كتابه : استعمار إفريقيا (١٩١٣) « ... ودون إجحاف بحق الأهالى ليس هناك ما يحول دون تخصيص نحو ٣٠ ألف ميل مربع من شرق إفريقيا لاستيطان البيض ، وستتكون فى هذه الأرض ـ بمرور الوقت ـ جالية عاملة قوية من ثلاثة أو أربعة ملايين ، قد تبرهن على أنها عامل فعال فى سياسة إفريقيا الاستوائية » ورأى أن يحتفظ البيض بالمرتفعات، وأن يحيا الآسيويون فى الأرض القريبة من الشاطىء

وفى الأجزاء الشمالية حيث الحرارة أشد ، والجو لا يلائم الاستيطان الأوربى .

ومن قبل هذا أكد «لوجارد»(١٨٩٣) إمكان إنشاء وطن أوربى فى مرتفعات شرق إفريقيا، ويذكر «سير تشارلس اليوت» الحاكم العام لكينيا (١٩٠٥) « أن داخلية المستعمرة هى أرض الرجل الأبيض ، وينبغى أن تكون مصلحة الرجل الأبيض هى العليا ، إن هدفنا الرئيسى وتشريعاتنا ينبغى أن تتجه إلى خلق مستعمرة بيضاء » .

ويعطينا دكتور « نورمان ليز »(١٩٢٩) صورة نابضة بالحياة، عن الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من الإفريقيين :

« فالفكرة عند حكومة المستعمرة فى مطلع القرن العشرين هى أن الأرض لا يمكن الاستفادة منها على أساس اقتصادى إلا بتوطين أوربيين معهم رؤوس أموال ، وهؤلاء لا يمكن أن يقبلوا على كينيا أو يستقروا فيها إلا إذا أعطيت لهم مساحات كبيرة من الأرض بشروط سخية ، على أن تكون الحكومة قادرة على « إقناع » الإفريقيين ، بالعمل فى مزارع الأوربيين » .

وأنشأت الحكومة خط سكة حديد أوغندة ، وفتحت بهذا الطريق أمام الاستيطان الجديد، وانتظم تيار مستمر من الهجرة الأوربية ، وجاء أفراد يختلفون فى درجة الغنى من بريطانيا

وجنوب إفريقيا ، وأخذوا يتنقلون بين أجزاء كينيا ويحددون البقاع المناسبة التي يرغبون في الاستيلاء عليها ، ثم تبدأ مفاوضاتهم مع الحكومة لإتمام ذلك ، وأهدر المستوطنون حقوق الأهالي ويسرت لهم الحكومة أمر الاستيطان وسرعان ما سيطروا على جهاز الحكم ، وتسربت الأرض في سرعة إلى أيديهم .

ويعقب دكتور « ليز » على هذا بقوله: « بأي حق تقوم حكومة أوربية لها حقوق وعليها واجبات حيال المواطنين ، بادعاء ملكية الأرض ، ثم تتصرف فيها بعد هذا بأثمان تافهة للأصدقاء والمستوطنين البريطانيين ؟ ليست هناك تجربة مماثلة لما حدث في كينيا نجدها في تاريخ الاستعمار البريطاني والنفوذ الإمبريالي . . ففي أمريكا واستراليا استولى الأوربيون على الأرض ولكن كان منهم من يقوم بالعمل الزراعي ، أما في شرق إفريقيا فكان المستعمرون ينتظرون من الأهالي أن يقوموا بكل العمل الزراعي ، بينما يكتفي المستعمرون إما بالإشراف أو بمتابعة حياتهم في بريطانيا نفسها . . وكانت أمريكا واستراليا أراض خالية إلى حد كبير ، بينما كانت الأرض الزراعية في إفريقيا في مطلع القرن العشرين أكثف كثيرا من نظائرها وقتئذ في استراليا » .

ويذكر «سير تشارلس دندس» (١٩٥٥) فى كتابه « إفريقيا على مفترق الطرق » : « إن عددا غير قليل من الأوربيين جاء إلى كينيا وأقصى همه أن يتمتع بحياة يتحرر فيها من قيود حياته الأولى ، ولم يكن من الغريب أن يسير المستوطن من هؤلاء فى ثياب قد تدعوك إلى الشك فى عقله ، وأصبح هذا مميزا لكينيا ، ولصقت بها سمعة من الصعب محوها » .

وسير « دندس » من رجال السلك السياسى البريطانى وعمل فى شرق إفريقيا فى مطلع القرن العشرين ، ويذكر فى كتابه قصصا غريبة عن معاملة المستعمرين الإفريقيين : فهناك بريطانى من أسرة عريقة مزق جسم خادمه الإفريقى بالرصاص ، وكان تبريره من نوع لا يمكن أن يسمع فى خارج كينيا :

« إن الشقى الأسود قدم إلى قشدة رديئة مع الكعك » .

ومن الممكن أن يجد الباحث فى وثائق كينيا الكثير من هذه الغرائب ، ويحاول «دندس» أن يرد ذلك إلى أسباب مناخية « فالمعيشة فى هذا المنسوب المرتفع بعيدا عن سطح البحر تؤدى إلى اضطرابات عصبية !! ... »

وأورد دكتور « نورمان ليز » قصصا مؤلمة عن معاملة الأوربيين للإفريقيين فى كينيا . وعقد فى كتابه عن كينيا فصلا بعنوان

« أبيض وأسود » ذكر فيه نماذج من هذا الطغيان ، منها قصة بريطانى ظل يضرب بالسوط إفريقياً يعمل عنده حتى فقد وعيه ثم مات بعد قليل ؛ وكان السبب أن البريطانى كلفه بأن يصحب فرسا إلى محطة السكة الحديد وهى مسافة تقرب من ثلاثين كيلومترا . فركب الإفريقى الفرس دون إذن !! ..

ويعقب دكتور ليز على هذا بقوله : « حدثت هذه الجريمة من بريطانى على درجة عالية من الثقافة ، سبق لهذا العامل الإفريقى أن فر من قسوته ، ثم أعيد إليه ـ بقوة القانون ـ ليقتله بعد هذا » . والإيذاء الأول ـ سبب الفرار ـ لم يثر له أحد ولم يعاقب عليه القانون، بينما نجد العمال الإفريقيين إذا حاولوا الهرب من السادة الظالمين تعقبهم رجال البوليس كـكلاب الصيد ، ووقعوا عليهم أشد العقوبات ، وساقوهم إلى السادة لإكمال مدة العقود التى تفرض عليهم العمل فى المزارع البيضاء .

ولا يحاول دكتور ليز أن يلتمس المبررات المناخية كما فعل سير تشارلس داندس، وإنما يقابل المشكلة فى صراحة ويتساءل: « لماذا لا تقع هذه الحوادث من البريطانيين فى انجلترا ؟ ».

ويجيب بقوله: « إن الأوربيين فى كينيا يعيشون فى ظروف تدفع الجريمة إلى أذهانهم، فالجريمة لا يمكن تجنبها حيث يعطى بعض

الأفراد القوة والسيادة السياسية على شعب محكوم يستخدمون أفراده كعمال . . إن هذه الجريمة غريبة عن أى عقل لا يحمل معنى السيادة العنصرية ، وقد يقول قائل : إن مثل هذه الحوادث قليلة وفردية ؛ ولكنها بالنسبة إلى عدد الأوربيين ليست قليلة . إن قتل الأوربى بيد أفريقى نادر فى كينيا ويعاقب بكل شدة ، ودوائر القضاء تفرض أشد العقوبات على المخالفات الصغيرة نسبياً حين يرتكبها إفريقى » .

* * *

أخذ عدد المستوطنين فى الزيادة المطردة من مطلع القرن العشرين ، كانوا وقتئذ نحو ٦٠٠ متناثرين فى كينيا ، وفى عام ١٩٠٢ كان هناك مشروع يرمى إلى منح جزء من أرض المرتفعات لتكون وطنا لليهود المطرودين من روسيا ورومانيا وغاليسيا ، ولكن اليهود كما يقول سير هارى جونستون « رفضوا هذا العرض بغباء » ومن ناحية أخرى لقى معارضة من الجالية الأوربية رغم قلة عددها ، وما كادت تنتهى حرب جنوب إفريقيا حتى كان المستوطنون البوير وعددهم يتراوح بين ٦٠٠ و ٧٠٠ يقبلون على مرتفعات كينيا ومعهم زوجاتهم وأسرهم . وعلى هذا يمكن اعتبار عام ١٩٠٣ بدء الاستعمار

الأبيض المنظم لمرتفعات كينيا . واخذت جموع المغامرين والمهاجرين تفد من بريطانيا وجنوب إفريقيا ، وتخطى عدد المستوطنين الألفين عام ١٩١٠ ، وارتفع الى ما يقرب من سبعة آلاف عام ١٩٢٠ . ويبدو أن هذه الأرقام كانت أقل من الحقيقة ، فعندما أجرى إحصاء إبريل ١٩٢١ ظهر أن عدد الأوربيين يقرب من عشرة آلاف ، وقفز الى سبعة عشر ألفا عام ١٩٣٠ بعد ذبذبات سببتها عوامل اقتصادية . وأخذ العدد فى الزيادة حتى وصل فى الوقت الحاضر الى نحو ٦٤٫٠٠٠ مستوطن ، منهم نحو ٤٫٠٠٠ يعملون فى الزراعة .

ومع الهجرة الأوربية حدثت الهجرة الآسيوية إلى كينيا ووصل عددهم إلى نحو ٢١٫٠٠٠ فى عام ١٩١٠ ، وقاربوا ٣٠٫٠٠٠ عام ١٩٢٠ ، وقفز الرقم فى تعداد ١٩٣١ الى نحو ٥٦٫٠٠٠ ، وتوالت الزيادة حتى أصبحوا فى الوقت الحاضر نحو ١٥٠٫٠٠٠ ويقومون بدور كبير فى التجارة والنشاط الاقتصادى .

* * *

ومن المنتظر إذاً أن نجد زيادة فى المساحة التى استولى عليها الأوربيون وظلت هذه الزيادة حتى وصل مجموع المساحة إلى ١٦ ألف ميل٢ يسعد بها الأوربيون ، بينما يتكدس ملايين

الإفريقيين فى نحو ٥٠ الف ميل[٢] هى التى خصصتها الحكومة لهم ، وحدود هذه المواطن موقعة على خرائط . فكيف يعيش الإفريقى بعد أن انتزع منه المستوطنون أرضه ؟ . . ليس أمامه إلا طريقان : الحياة فى المعازل أو العمل فى أرض البيض .

و نظام المعازل هذا ابتدعه العقل الأوربى وخصص به موطنا أو مجموعة من المواطن لكل قبيلة ، فالكيكويو مثلا لهم أربعة معازل يطل عليها جبل كينيا ، وتشبه قوسا يواجه الجبل وكذلك قبيلة الناندى لها معازلها الخاصة والكافرندو والميرو والليو ... الخ .

وأدى اغتصاب الأرض إلى تكدس الإفريقيين فى هذه المعازل ، فارتفعت فيها كثافة السكان إلى درجة خطيرة ، فمعازل الكيكويو والكافرندو — مع أنها لا تكوّن إلا ٤٪ من مجموع المساحة الكلية لكينيا — يتكدس فيها نحو نصف المجموع الكلى للسكان ، واشتد إرهاق الإفريقيين للتربة واستنزافهم خصوبتها وانحدر مستوى المعيشة والصحة فيها وفتكت أمراض سوء التغذية بالأطفال ، وبلغت الكثافة فى بعض المعازل نحو ٤٠٠ نسمة فى الميل المربع ، وارتفعت إلى أكثر من ألف فى بعض الأجزاء ، وأصبح من المستحيل أن تستجيب لحاجات السكان المتزايدة .

واشتد ضغط الحكومة فلم تكتف بذلك وإنما فرضت على الإفريقيين ضرائب باهظة واضطرتهم إلى التماس الوسيلة للحصول على المال ، ولم يجد السكان ـ وبخاصة الكيكويو ـ إلا أن يهاجروا تحت ضغط الحياة فى المعازل وقسوة الضرائب ليعملوا فى الأراضى التى سيطر عليها المستوطنون وأصبح يطلق عليهم فيها اسم واضعى اليد أو المهاجرين . كما عمل نفر كبير منهم فى نيروبى ، واصطلاح « واضعى اليد » يعنى احتلال قطعة من الأرض دون حق ثابت. واستفاد المستوطنون من هذه الهجرة التى مهدوا لها ودفعوا الحكومة إلى تنظيمها ، وعمل الإفريقيون أجراء فى الأرض التى سبق أن انتزعت منهم ، ولم يكن من المستطاع زراعة هذه المرتفعات دون الاستعانة باليد العاملة الإفريقية ، وكان المستوطن يخصص للافريقى قطعة أرض صغيرة تسمى « شمبى » ويعطيه أجرا لا يزيد فى الغالب عن ٣٠ شلنا فى الشهر وأحياناً لا يعطيه أى أجر غير التصريح بالزراعة . وفى أوائل ثورة ماو ماو ١٩٥٢ كان من الكيكويو نحو ٧٥ ألفا فى المعازل ونحو ½ مليون من واضعى اليد فى المرتفعات ونحو ٧٥ ألفا فى نيروبى .

والعمال الإفريقيون فى المرتفعات يعملون بعقود ولا بد أن

يكون مع كل منهم تصريح مرور أو كما يسمونه هناك « كيباندى » .

وطريقة الكيباندى هذه سبق أن اتبعتها حكومة جنوب إفريقيا وروديسيا . وعلى العامل الإفريقى ـ بمقتضاها ـ أن يستخرج « كيباندى » من ثلاث صور عليها بصمات أصابعه العشر والمكان الذى يعمل فيه ومدة العمل . ويحمل العامل صورة منها فى حافظة معدنية ، ويترتب على فقدها عودة العامل فورا إلى المعزل ، وتحفظ الصورة الثانية فى إدارة تحقيق الشخصية فى نيروبى والثالثة عند مفتش المركز ، وعلى الإفريقى أن يظهر هذه الكيباندى عندما يتقدم لأى عمل ، ومن الممكن بسهولة العثور عليه إذا فر من عمله . ومن ناحية أخرى يحرم على أى إفريقى مغادرة المعزل إذا لم يحمل كيباندى . ولقد قاوم الإفريقيون هذا النظام وثاروا ضده واعتبروا الكيباندى « شارة العبودية » .



كينيا
أرض اللجان الملكية

حاولت بريطانيا من بدء استعمارها كينيا تحويل مشكلة الأرض فيها إلى قضية أسلحتها الأوراق ، وميدانها قاعات التحقيق ، وأطرافها أعضاء اللجان والإفريقيون ، ونتائجها مزيد من الوثائق والقرارات ، أما جوهر المشكلة فقد ظل كما هو : أرضا انتزعتها أيدى المستوطنين الغرباء من أصحابها الإفريقيين وألجأتهم إلى الحياة الضيقة فى المعازل والمدن ، أو العمل بأجور تافهة فى المزارع البيضاء ، وإحساسا متزايدا بالظلم ما لبث أن انفجر ، فانتحى أعضاء اللجان بأوراقهم ، وبرز فى الميدان قادة وجنود ، ودبابات وطائرات ، ورصاص وسجون ومعتقلات ودماء لا زالت تسيل من جراح كينيا .

وتاريخ كينيا حافل بلجان البحث والتحقيق التى أوفدتها الحكومة البريطانية لدراسة أحوالها وتقديم المقترحات بشأنها حتى أصبحت كينيا تدعى « أرض اللجان الملكية » .

ومن الناحية القانونية ترجع المشكلة إلى أيام شركة شرق

إفريقيا ، وكانت هذه الشركة تمد نفوذها على اساس « منحة » استطاعت الحصول عليها عام ١٨٨٧ من سلطان زنجبار ، واستطاع المستوطنون حيازة الأرض إما بالشراء بأثمان زهيدة من الرؤساء دون إذن قبائلهم أو من الشركة ، وظل هذا قائما حتى إعلان الحماية واستيلاء الحكومة البريطانية على المحمية عام ١٨٩٥ .

وقد سبق ذلك مناقشات عديدة فى بريطانيا حول طبيعة الحقوق التى يستطيع التاج أن يدعيها على الأرض التى تدخل تحت الحماية ، وفى عام ١٨٩٩ أخذت الحكومة بوجهة نظر مستشاريها القانونيين وتقضى بأن إعلان الحماية يمكّن التاج من إعلان السيادة على الأرض مع الاعتراف بالحقوق الفردية القائمة وقتئذ . وبعبارة أخرى أعطت الحكومة نفسها الحق فى وضع يدها على الأرض غير المشغولة ، وساهم الرحالة فى إظهار اتساع الأرض التى اجتازوها فى رحلاتهم .

وسار الإستيلاء على الأرض فى عدة مراحل :

ففى عام ١٨٩٧ وضعت الحكومة تنظيمات تقضى بالترخيص بشغل الأرض مدة أقصاها ٢١ عاما ، ونصت على عدم التصريح باستغلال أى أرض يزرعها أو يستخدمها المواطنون بانتظام استخداما فرديا أو قبليا .

علىّ أن هذه الرعاية لحقوق الأهالى لم تتحقق عمليا ، ونشطت الحكومة - مستندة إلى الفتوى القانونية التى سبقت الإشارة إليها - فى تشجيع الاستيطان ، واشتد إحساس الأهالى بالخطر عندما بدأت الحكومة فى مد الخط الحديدى من ممبسة إلى بحيرة فكتوريا ، وكان هذا الخط هو الشريان الذى يغذى عملية الاستيطان ، ومر إنشاء الخط فى مراحل مرهقة حتى أطلق عليه اسم الخط المجنون . فالأهالى أحسوا خطورته وقاوموا إنشاءه ما وسعتهم المقاومة . كانوا يهاجمون مواقع العمال ، ويستولون على حديد القضبان ، وقواعدها الخشبية ، واستعانت الحكومة بالهنود على هذا الأمر وجلبت منهم ٣٢ألف عامل كانوا نواة الجالية الاسيوية فى كينيا.

كان على هذا الخط أن يمتد من ممبسة مخترقا صحارى وأحراشا وغابات مجهولة ، وكان عليه بعدهذا أن يصعد الهضبة والمرتفعات الخصبة ، ثم ينحدر إلى قاع الأخدود ويعود بعد هذا إلى الارتفاع مرة أخرى ليصعد حافة الأخدود الغربية البركانية ثم يتدرج إلى الشاطىء الشرقى لبحيرة فكتوريا .

وحدثت وفيات كثيرة بلغت الآلاف بين العمال الآسيويين ، وانتشرت بينهم الأوبئة ، كما هاجمتهم الأسود فى منطقة تسافو ،

ولم يستطع الخط أن يتقدم إلا نحو ثلاثمائة كيلومتر فى عامين ، واستنفذ قدرا ضخما من اعتماداته المالية ، ثم استطاع عام ١٨٩٩ أن يصل إلى موقع نيروبى الحالية ، ولم يصل إلى شواطىء بحيرة فكتوريا إلا عام ١٩٢٦ .

وأخذ هذا الشريان يحمل كل عام دماء أوربية جديدة إلى كينيا ، ويقذفها فوق المرتفعات فيتراجع الإفريقيون أمام خطرها ، واستندت الحكومة فى عملها هذا إلى ثلاث حجج :

الأولى : إن المرتفعات ـ كما قالت ـ كانت خالية تقريبا من السكان نتيجة الأوبئة والمجاعات .

الثانية : إنه لا بد من عملية إسكان على جانبي الخط الحديدى لحمايته من غارات القبائل .

الثالثة : إن الآسيويين بدءوا يهاجرون إلى كينيا بعد أن ساهموا فى إنشاء الخط الحديدى فأرادت بريطانيا أن تجعل المرتفعات بيضاء أوربية ، وألا تسمح بها للآسيويين أو تتركها للإفريقيين .

وفى عام ١٩٠١ أصدرت الحكومة قانونا جديدا دفعت به الاستيطان خطوة إلى الأمام ، فأعلنت أن كل أرض يراد استعمارها ينبغى أن تدخل فى أملاك التاج . واعتبرت كل ارض

عامة من أراضى التاج ، والنصوص المستخدمة كانت غامضة ، وليس من المعقول أن يحدث هذا مصادفة. وعن طريق استخدام هذا الاصطلاح المطاط : « الأرض العامة » امتد الاستيطان إلى أراض جديدة .

وجاء قانون ١٩٠٢ ليعطى المسئولين المحليين سلطة توزيع أراض مساحة القطعة منها لا تزيد عن ألف فدان ، وأن يكون التأجير لمدة ٩٩ عاما . وكعادة الحكومة البريطانية ، ضمنت القانون نصوصا تقوم مقام مواد التخدير قبل إجراء العمليات الجراحية ، فالحكومة « سوف تأخذ فى اعتبارها حقوق وحاجات الأهالى ، وسوف لا يقوم المفتش ببيع أو تأجير أى أرض يشغلها الأهالى فعلا » ، وأعلنت الحكومة أن إيجار الفدان بنس فى العام أو ما يعادل أربعة مليمات بأسعار ما قبل الحرب العالمية الأولى .

وفى خلال العامين التاليين انتقلت ملكية ٢٢٠ ألف فدان من أرض المرتفعات إلى أيدى ٣٤٢ من الأوربيين ، كما أعطت الحكومة إقطاعيات شاسعة لأفراد وهيئات : فلورد ديلامير ـ رأس المستوطنين الأوربيين ـ استولى على ١٠٠ ألف فدان ، واشترك لورد سكوت وايرل بليمث فى امتلاك ٣٥٠ ألف فدان ،

واستولى دوق ابركورن على ٣٠ ألف فدان وسنديكات شرق إفريقيا ٣٢٠ ألف فدان ، وامتيازات غابات جروجان ٢٠٠ ألف فدان ، ومزارع دوا ٢٠ ألف فدان ، وشركة مزارع شرق إفريقيا ٣٥٠ ألف فدان .

وكونت حكومة كينيا لجنة لإعادة النظر فى قانون ١٩٠٢ عندما اشتد هجوم المستوطنين عليه ورأوا فيه قيوداً كثيرة على التصرف فى الأرض وتجميعها والمضاربة بها . وكانت هذه اللجنة برئاسة ديلامير الذى ظل يقود حركة الاستيطان حتى وفاته عام ١٩٣١ . واقترحت اللجنة إلغاء هذه القيود التى تحول دون تجمع الأراضى فى أيدى المضاربين والمحتكرين، ولكن الحكومة البريطانية عارضت هذا الاتجاه .

وأخذت حكومة كينيا عام ١٩٠٤ بضرورة إقامة المعازل للأهالى قبل التوسع الأوربى فى أرض جديدة ، ولكن الحدود المقترحة لم تراع فى التنفيذ ، ويصرح لورد هيلى (١٩٥٧) : «فى بعض الظروف كانت الأرض المخصصة للإفريقيين تعطى عملياً للأوربيين ، وتعرضت سياسة الحكومة للهجوم من المستوطنين والإفريقيين».

ولجأ المستوطنون إلى وسائل ملتوية يستولون بها على

الأرض ، غير المضاربة والتأجير والشراء . كان المستوطن من هؤلاء يستاجر أراض واسعة بأسماء أقاربه الذين يعيشون فى انجلترا ، وإذاكانت الحكومة حددت ألف فدان فى قانون ١٩٠٢ كأكبر مساحة يمكن أن يستأجرها فرد ، فالواقع كان بعيداً عن هذا كل البعد . . وحاولت الحكومة البريطانية عام ١٩٠٨ « مقاومة » هذه الأساليب ولكن المستوطنين قاوموها وخضعت لما يريدون .

وظل ضغط المستوطنين يزداد ، ويزداد معه خضوع الحكومة حتى صدر قانون ١٩١٥ . وبمقتضى هذا القانون كان للحكومة أن تصرح بتأجير قطع من الأرض مساحة الواحدة منها خمسة آلاف فدان لمدة ٩٩٩ عاما ، وأقرت أيضاً إمكان مراجعة التصاريح التى صدرت عام ١٩٠٢ على الأساس الجديد ، هذا التصريح هو فى حقيقته « ملك حر » ، إلا أن الحكومة تأخذ إيجاراً سنوياً يخضع لتعديلات ضئيلة كل ثلاثين سنة ، والإيجار ٢٠ سنتا فى العام[1] ، تظل حتى عام ١٩٤٥ ، وفيما بين ١٩٤٥، ١٩٧٥ يمكن مراجعة الإيجار بإضافة ١ ٪ من القيمة الأصلية

---

(١) الشلن فى شرق إفريقيا مقسم إلى ١٠٠ سنت . فكأن إيجار الفدان السنوى لا يصل إلى عشرة مليمات .

للأرض ، وترتفع هذه النسبة إلى ٣ ٪ فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ٢٠٠٥ ، وإلى ٣ ٪ فى الفترات اللاحقة ، ولكن — من الناحية العملية — لم يطبق هذا عام ١٩٤٥ لظروف الحرب .

وأعطى القانون سلطات أوسع للحاكم العام ليوقف بيع الأرض بين أفراد من جنسيات مختلفة ، وكان الهدف المقصود من ذلك منع تسرب الأرض إلى أيدى الآسيويين .

وحاول القانون إرضاء الإفريقيين . ولجأ إلى طريقة التخدير البريطانية فأعلن: « أن أرض التاج تشمل كل الأراضى المخصصة للقبائل المحلية ، وحق الأهالى فيها محفوظ لا يمكن الاعتداء عليه» .

وأوقفت الحكومة منح الأرض للمستوطنين فى أثناء الحرب العالمية الأولى ، ولكن ما كادت تنتهى الحرب حتى كانت حكومة كينيا وعلى رأسها سير « ادوارد نورثى » تتبنى مشروعا جديداً ، يرمى إلى توطين المحاربين القدماء فى مرتفعات كينيا ، وأعطتهم نحو ٢ مليون فدان مقسمة إلى نحو ألف مزرعة .

وعادت المشكلة إلى القضاء فى عام ١٩٢١ : ففى قضية بين اثنين من قبيلة الكيكويو ، ادّعى أحدهما أنه حصل على الأرض وحازها حيازة فردية عن طريق الشراء من رجل إفريقى آخر ، قررت المحكمة أن جميع الحقوق الفردية قد ألغاها إعلان قانون

١٩١٥ ، وأضافت المحكمة أن الوضع القانونى للأهالى فى المعازل هو : مستأجر بإذن التاج ، وكانت هذه — كما يقول لورد هيلى — « مناسبة تعسة لتطبيق مواد من القانون الإنجليزى على حالة تتلاءم مع هذا القانون ، ومهما كانت لياقة التعبير المستخدم ، فإنه أضاف جديداً إلى إحساس الأهالى بالقلق على الحقوق التى يعيشون بها فى أرضهم ، وألقت الضوء على أمر كانت الإدارة الاستعمارية تستطيع تجنبه لو أنها كانت أكثر كفاءة لتمارس هذه المشكلات الحيوية » .

وفى أواخر العقد الثانى من هذا القرن — أى بعد عشرين عاما تقريباً من بدء الاستيطان — كانت معظم الأراضى الصالحة التى أرادها المستوطنون قد انتقلت إلى أيديهم ، ويذكر دكتور «بويل»: إن متوسط ملكية الفرد من المستوطنين فى ذلك الوقت كانت نحو ١٣١٥ فداناً يزرع منها ٢٣٢ وترعى أغنامه وماعزه ٣٢٦ وتسرح ماشيته فى ٧٥٧ ».

واشتد قلق الإفريقيين ، وتتابعت المسكنات البريطانية ، ففى ١٩٢٣ أدلى دوق ديفونشاير ، وزير المستعمرات البريطانى بتصريح يعتبر «الماجنا كارتا الكينى» ، وقد أثار هذا التصريح الدهشة ، وجاء فيه : « كينيا منطقة إفريقية أساساً . وترى

حكومة صاحب الجلالة ، أن تسجل رأيها بعد ترو . إن مصالح السكان الإفريقيين ، يتحتم اعتبارها فى الصدارة . ومتى تعارضت هذه المصالح مع مصالح الشعوب المهاجرة : البريطانيين والهنود مثلا ، فيجب أن تسود مصالح الإفريقيين . . وتعتبر حكومة صاحب الجلالة نفسها — فيما يتعلق بإدارة كينيا — تؤدى أمانة فى عنقها للسكان الإفريقيين ، الغرض منها حماية الشعوب الأصلية والعمل على تقدمها » .

وكونت الحكومة البريطانية لجنة شرق إفريقيا ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ، وعلى أساس توصياتها سجلت الحكومة أماكن المعازل الإفريقية ، وأوصت لجنة ١٩٢٩ بضرورة إعطاء الأهالى نوعاً من الضمان الإيجابى لما فى أيديهم من الأرض فى شرق إفريقيا ، وجاء قانون ١٩٣٠ ليصرح بأن المعازل ينبغى أن تخصص لصالح الأهالى إلى الأبد » .

هذه المعازل هى ما تبقى من مطامع الأوربيين وأصبحت المحافظة عليها هدف الحكومة الأول ، تعيّن من أجله اللجان . وتراجعت مشكلة كفاية أرض المعازل للأهالى إلى المرتبة الثانية .

* * *

وتتابعت اللجان وسنكتفي فيها بلجنتين : الأولى لجنة « كارتر » ، والثانية لجنة « داو » وهى اللجنة الملكية لشرق إفريقيا ١٩٥٣ — ١٩٥٥ .

وكان تشكيل اللجنة الأولى عام ١٩٣٣ برئاسة سير موريس كارتر ونشرت تقريرها عام ١٩٣٤ . ولم تنظر هذه اللجنة فى حاجة الأهالى إلى الأرض نظرة كلية شاملة ، وإنما نظرت إلى مشكلات القبائل التى تأثرت بالاستيطان ، وعندما بدأت عملها كانت المساحة المخصصة للأوربيين عملياً نحو ١٠٫٣٤٥ ميل[٢] هى أجود أراضى المستعمرة، وتعادل نحو ٦ مليون و ٣٠٠ ألف فدان ، بينما مجموع مساحة المعازل الإفريقية نحو ٤٣ ألف ميل[٢] سبقت الإشارة إلى ظروفها الصحية والمناخية وتدهور تربتها وازدحام السكان فيها ، ونشرت البعثة تقريراً ضخماً وأوصت بضم مساحة وصلت بها المعازل إلى نحو ٥٠ ألف ميل[٢] .

والناحية التى تسترعى الانتباه فى تقرير كارتر هى توصيته بتوقيع حدود المرتفعات البيضاء على خريطة رسمية ، والاعتراف بحق الأوربيين المشروع فيها ، والمساحة التى أوصت بها اللجنة تبلغ نحو ١٦٫٧٠٠ ميل[٢] أى مايعادل ٩ ملايين ، ٧٥٠ ألف فدان تقريباً خصصت منها ٣٩٥٠ ميلا[٢] للغابات ، كما أوصت اللجنة

بتحديد المعازل الإفريقية ، وأعطت الأوربيين ضمانا بالا يعتدى الإفريقيون على الأرض الأوربية ، كما أعطت الإفريقيين ضماناً بألا يعتدى الأوربيون على المعازل الإفريقية .

وتعرضت أعمال لجنة كارتر لكثير من النقد من جانب الأوربيين والإفريقيين على السواء ، ويمكن للإنسان أن يفهم نقد الإفريقيين لأعمال اللجنة ، فهم المظلومون من أول الأمر . أرضهم انتزعت منهم وهى كل حياتهم ، أما الأوربيون فلم تكن ثورتهم إلا امتداداً لمطامعهم .

ففى الوقت الذى كانت تضع اللجنة فيه تقريرها كانت مساحة الأرض التى يحتلها الأوربيون بالفعل ٣٤٥ر١٠ ميلا٢ منها ٨ر١١٪ مزروعة و ٧ر٤٠٪ متروكة للحيوانات الرعوية و ٢٠٪ يحتلها الأجراء الإفريقيون و ٥ر٢٧٪ لم تكن مستغلة .

يبدو من هذه الأرقام الفرق بين الأرض التى كان يشغلها الأوربيون فعلا والأرض التى وضعوا عليها أيديهم - بقرار اللجنة - بعد استبعاد أرض الغابات .

أما فيما يتعلق بتأمين التأجير فى المعازل القبلية ، فإن اللجنة قابلتها مشكلة العثور على منجم ذهب فى كاكاميجا فى أرض الكافرندو الشديدة الازدحام ، والذى فعلته الحكومة هو

انتزاع الأرض من أهلها مما زاد من قلق السكان وأضعف ثقتهم في الحكومة .

ومع كثرة المواد التي وضعتها اللجنة لتؤكد فيها حقوق الأهالي في المعازل ، إلا أنها أبقت في يد الحاكم العام حق استبعاد أي أرض من المعازل الإفريقية مادام هذا في سبيل المصلحة العامة ، وصدرت بتوصيات اللجنة قوانين في عامي ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ .

وتكونت تسع وحدات من الأراضي تسكنها القبائل الإفريقية الرئيسية في كينيا ، وأرفقت الحكومة بالقانون نصا يعطيها الحق في حرمان الأهالي من الأرض بسبب الخيانة أو الثورة .

* * *

وفيما يتعلق بالإفريقيين الذين يعيشون في مزارع أوربية ، فقد لاحظت اللجنة أن بعض هؤلاء كانوا يعيشون في هذه الأرض قبل مجيء الأوربيين بمدة طويلة ، وذهبت إلى أن حقوقهم ضاعت بحق الفتح ، وأوصت بتوفير أماكن لهم في المعازل الإفريقية ، وبدأ اتخاذ هذه الإجراءات من عام ١٩٤٠ ، وكان معنى ذلك حشدهم في المعازل التي تئن بمن فيها من سكان متزاحمين.

* * *

وقابلت اللجنة مشكلة أخرى أشد تعقيدا ، هي مشكلة

الإفريقيين الذين ضاقت بهم المعازل واشتدت عليهم وطأة الضرائب فذهبوا إلى المرتفعات البيضاء يعملون فيها ، وهم الذين يطلق عليهم إصطلاح « واضعى اليد » . وقد سبق أن لاحظت لجنة الأراضى عام ١٩٣٢ أن عودة أعداد كبيرة من العمال إلى المرتفعات البيضاء يؤدى إلى أن تتكون فيها جالية إفريقية لها خطرها ، فضلا عما فى زيادة الماشية الإفريقية من إرهاق للمراعى كما حدث فى المعازل ، وكان هدف الأوربيين ألا يوجد فى المرتفعات من الإفريقيين إلا من تقتضى حاجة العمل وجوده ، على أن تعيد الحكومة الأعداد الزائدة إلى المعازل مرة أخرى .

واضعو اليد هؤلاء لا يستطيعون ـ قانونا ـ أن يدعوا بحقوق لهم فى المرتفعات ، وفى إحصاء ١٩٤٨ كان عددهم فى المرتفعات يقرب من مائتى ألف يعيشون فى المزارع والغابات المحفوظة ، ومعظمهم من الكيكويو ، وقدرت المساحة التى يشغلونها بنحو مليون فدان .

وقد سبقت الإشارة إلى ظروف الضغط الحكومى — بتوجيه المستوطنين — لإرغام الإفريقيين على الهجرة من المعازل للعمل فى المرتفعات ، وكيف اتخذت الحكومة نظام الكيباندى لتحصر به العاملين وأين يعملون ، ومتى تنتهى عقودهم

وكيف أصدرت الحكومة قانوناً عام ١٩١٨ ينظم هذا النوع الجديد من الرق الاقتصادى ، وكيف ثار عليه الإفريقيون .

وأعادت الحكومة النظر فى هذه الأنظمة — بناء على توصية لجنة كارتر — وصدرت قوانين فى أعوام ٣٧ ، ٣٩ ، ١٩٤١ ونصت على أجر يدفعه المالك للأجير ويحدد له قطعة أرض وعددا من الماشية . هذه الأنظمة هوجمت مهاجمة عنيفة . وفى عام ١٩٥٨ هاجمها حزب العمال فى مجلس العموم وذكر أن الأجر لم يكن يزيد عن ثلاثين شلنا فى الشهر إلى جانب بعض المواد الغذائية .

ومن أهم ما فى التعديلات التى أجرتها الحكومة فى قانون عام ١٩٣٧ ، أن الإفريقى لا يحل له أن يبقى فى مزرعة إلا إذا كان يعمل فيها فعلا أو تعاقد مع مالكها . وإذا صحبت العامل أسرته فلا يجوز أن تتعدى الأسرة الزوجة أو الزوجات والأبناء غير المتزوجين ، وعلى كل فرد فى الأسرة يزيد سنه عن السادسة عشرة أن يعمل لصاحب المزرعة مدة لا تقل عن ١٨٠ يوما فى السنة — وهى نفس المدة القديمة — ومدة العقد لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس ، وحرم القانون على الإفريقى زراعة غلات معينة ، وأعطى الإدارة الحق فى إبعاد أى عامل تراه خطرا على الأمن .

وعادت الحكومة بعد هذا فنصت على أن مدة العمل لا تقل

عن ١٨٠ يوما ولا تزيد عن ٢٧٠ يوما فى السنة، وفى هذا اتجاه إلى إطالة مدة العمل صحبه اتجاه إلى تقليل مساحة الأرض التى يزرعون فيها غلاتهم الخاصة ويرعون ما شيتهم ، وأبدت الحكومة رغبتها عام ١٩٤٥ ، فى أنه « يجب النظر إلى العمال الإفريقيين على أنهم أصبحوا جزءا لا يمكن الاستغناء عنه من سكان المرتفعات » .

وقد درست لجنة داو (١٩٥٣ — ١٩٥٥) هذه المشكلة مرة أخرى وأوصت بأن نظام العقود الزراعية القائم ينبغى أن ينتهى ليحل محله نظام العمال الزارعيين المقيمين ، أى أنها أوصت بإنشاء قرى إفريقية دائمة فى المرتفعات ، وسنعود إلى مناقشة هذه المشكلة بعد قليل .

* * *

ولجنة داو ، أو كما تسمى رسميا « اللجنة الملكية لشرق إفريقيا ١٩٥٣ — ١٩٥٥ » لها تقرير يعتبر أضخم الأعمال العلمية التى تمت عن كينيا ومشكلاتها بعد تقرير لجنة كارتر .

وقد اقترح تكوينها سير فيليب ميتشل الحاكم العام السابق لكينيا عام ١٩٥٢ عندما كانت نيران الثورة تمتد فى كينيا ، واحتاج الموقف إلى لجنة جديدة تبشر الإفريقيين بمستقبل جديد بينما القوات المحاربة تحصد المجاهدين وتهاجم الآمنين .

وتكونت اللجنة من سبعة أعضاء برئاسة سير «هـ. داو» وله خبرة واسعة فى شئون الهند ومعه أعضاء آخرون مختصون فى الزراعة والاقتصاد والمالية وكان فيها عضو إفريقى. ومن المفهوم ـ وإن كان التقرير لم يشر إلى ذلك ـ أن الدكتور فرنكل ـ من قادة الفكر الاقتصادى فى اتحاد جنوب إفريقيا ـ ربما كان أقوى أعضاء اللجنة تأثيراً، وهو المسئول إلى حد كبير عن كثير من الآراء المعروضة.

وجاء فى تحديد اختصاص اللجنة «أنه نظراً إلى ارتفاع معدل زيادة السكان الإفريقيين، وازدحامهم الشديد فى بعض الأماكن، فعلى اللجنة أن تدرس الوسائل التى يمكن اتخاذها لرفع مستوى المعيشة، بما فى ذلك تشجيع إدخال رءوس الأموال حتى تساعد الزراعة الريفية على الإنتاج الواسع»، وكلفت اللجنة أيضاً بتقديم مقترحاتها لرفع المستوى الزراعى وتحسين وسائله، وتطوير نظم الحيازة القبلية واستغلال الأراضى التى لم يتم استغلالها بعد، وتنمية نواحى النشاط الاقتصادى والعمالة مع العناية بالجانب الاجتماعى، ونمو سكان المدن، والمشكلات الاجتماعية الناتجة من نمو السكان المستقرين والعاملين فى الصناعة وطلب من اللجنة ـ إذا رأت ذلك ضرورياً ـ أن تقدم اقتراحاتها فى الميادين

المتصلة بموضوعها كالتعليم والصحة العامة وتأمين صيانة الأرض في المناطق محل الدراسة .

وكان تفسير اللجنة لاختصاصاتها واسعاً جداً ، وامتدت أبحاثها لتشمل ميادين أرحب مما حُدد لها رسمياً .

درس التقرير الظاهرات الطبيعية في شرق إفريقيا، باعتبارها الأساس الجغرافي لمشكلات الإقليم ، وعرض للسكان وسلالاتهم المختلفة ، والتطورات التي طرأت على الإفريقيين بعد الاستعمار الأوربي ، وكيف أن الاستعمار أدى إلى تفكك الروابط الأسرية والقبلية القديمة ، وأوضح القلق الذي أصبح المتعلمون الإفريقيون يعيشون فيه .

ثم درس اقتصاديات شرق إفريقيا القائمة والممكنة ، وثنائية الوضع الزراعي ، والطابع المميز لكل من الإنتاج الأوربي والإفريقي ، والعوامل التي تتحكم في الزراعة وأهمية الأرض في حياة كينيا ، والعوامل التي أدت إلى تعقد مشكلة الأرض والصراع عليها .

واهتم بإمكانيات الصناعة والتعدين وحالة السكان في المدن ، وسوء وضع الإفريقيين فيها ، وعدم كفاية المواصلات وانخفاض أجور العمال الإفريقيين والظروف القاسية التي يعملون فيها في

المرتفعات البيضاء ، وكيف خفّضت الحكومة المساحات التى كانوا يزرعونها ، وعدد الماشية التى كانوا يرعونها مما أدى إلى تدهور مواردهم ، وكانت من الأصل قليلة .

ودرس مشكلة المواءمة بين الأمن والعلاقات القبلية ، ونقد اتجاه تقرير لجنة كارتر عند ما عالجت مشكلة الأرض على أساس الوحدات القبلية باعتبار كل منها وحدة متميزة ، فقد ثبت عملياً « أن كلا من الأوربيين والإفريقيين غير مطمئنين إلى الجهود التى بذلت ، وأن هذه الجهود لم تؤد إلى توفير الأمن للفريقين » ، وأوصت بضرورة النظر إلى القطر كوحدة يمكن أن تتميز أقسامها على أساس توفر موارد المياه ، وصرح التقرير بأن السياسة السابقة أدت إلى اشتداد الصراع العنصرى فى كينيا ، وزيادة الإحساس بالظلم ، عند مايرى الإفريقيون أرضا محجوزة للأوربيين لا يزرعونها ولا يدعون الإفريقين يستفيدون منها.

ولابد أن يؤدى اشتداد الطلب على الأرض الخصبة إلى الصراع عليها ، ما دامت هذه الأرض محدودة ، وهذا الصراع قد يؤدى بدوره إلى إحجام رءوس الأموال والخبراء عن العمل فى كينيا ، وأكد التقرير أن التنمية الاقتصادية التى لايشارك فيها الإفريقيون

لابد أن تؤدى إلى زيادة الصراع العنصرى ما لم تبـذل الجهود لإقناع الإفريقيين بجدواها لهم .

وصرح بأن الجهود التى تبذل للتوفيق بين الإفريقيين والأوربيين تصطدم بعقبة كبيرة هى مشكلة الأرض ، فشرق إفريقيا لا زال « إقليماً به جزائر صغيرة من الإنتاج الحديث وسط بحر آسن نسبياً من الاقتصـاد التقليدى والموارد الطبيعية غير المعروفة أو المستغلة » .

* * *

وانتقل بعد هذا إلى عرض توصياته وناقش مشـكلة ضبط عدد السكان ، ولم يقبل التوصيات التى قدمتها الجهات الرسمية فى هذا الشأن ، ورد التقرير الزيادة فى السكان إلى النمو الطبيعى .

والواقع أن الكثافة العالية فى بعض أجزاء كينيا مصطنعة وغير طبيعية ، نتجت من حشد الإفريقيين فى المعازل واكتظاظها بهم ، بينما يعيش المستوطنون لا يعانون شيئاً من ذلك فى المرتفعات البيضاء ، وسجل التقرير أن شرق إفريقيا — بعامة — قليل السكان ، وأن التنمية الاقتصادية لا يلائمها تثبيت عدد السكان أو تخفيضه ، وهو ما تنادى به الحكومة والمستوطنون ، ووجّه التقرير عناية كبيرة إلى الازدحام الشديد فى بعض المناطق التى

أخذ الإنتاج الزراعى فيها فى التدهور ، وتلفت مواردها ، وأصبحت الأسر عاجزة عن العثور على أرض جديدة ، فزرعوا الأرض التى ينبغى أن تترك بوراً .

والإفريقيون — كما صرح التقرير — يخشون فتح باب الهجرة لعناصر أوربية جديدة تستولى على أرض جيدة ، بينما يرى الأوربيون المقيمون أن أى طارئ جديد سوف يكون متطفلا على النشاط الاقتصادى القائم، وأن الهجرة الآسيوية بالذات سوف تزيد من تعقد المشكلة . فالمشكلة الحقيقية إذن ليست فى الإمكانيات الكلية لكينيا بقدر ما هى فى سوء توزيع هذه الإمكانيات على العناصر البشرية الثلاثة فيها .

وأوصت اللجنة بتطوير نظم الزراعة والعناية بالرعى وتربية الماشية وتسويق الإنتاج ، وصيانة التربة وموارد المياه وتشجيع الصناعات اليدوية ، وبخاصة فى الأجزاء التى ازدحم فيها السكان. وحركة التصنيع هذه ستظل — كما يرى التقرير — معتمدة إلى جد كبير على رءوس أموال وإدارة غير إفريقية ، هذا الأمر لابد أن يؤدى إلى شىء من الشك فى نفوس بعض الإفريقيين، ولابد من تهيئة الجو الملائم لمشروعات التنمية، وإن كان التقرير لا يرى فى التصنيع الحل السريع للمشكلة .

وكانت اللجنة أكثر تفاؤلا بمستقبل التعدين ، وأشارت إلى حاجته إلى رأس المال الخارجى والبحوث العلمية الممهدة ، واقترحت تكوين لجنة تعدين لشرق إفريقيا ، ولكن هذا الاقتراح رفضته كل حكومات شرق إفريقيا لشدة ارتباط التعدين بالوضع المالى للدولة وما يؤدى إليه من مشكلات .

وأوصت كذلك بضرورة العناية بالمواصلات ووسائلها المختلفة ، وتناولت شئون الصحة والتعليم وأن تكون الإنجليزية لغة التخاطب فى شرق إفريقيا . .

وعاد التقرير ليؤكد أهمية استيراد رءوس الأموال الخارجية ، وأن أهمية هذه الأموال للاستثمارات فى شرق إفريقيا أكبر من أهمية شرق إفريقيا لهذه الاستثمارات لضآلة الاقتصاد فى الإقليم ، ولم تبذل اللجنة جهداً فى تقدير رءوس الأموال المطلوبة ، ولكن حكومة كينيا قدرت أن ما يلزمها فى مشروع السنوات الخمس يبلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار ، وأجمع رؤساء حكومات شرق إفريقيا على أن مشروعات التنمية التى تقترحها اللجنة أكبر من طاقة الإقليم ، وكان هذا الإجماع مثار تعليقات كثير من المعقبين، حتى أن جريدة «الإيكونومست» تساءلت « هل كان الهدف من التكاليف المرتفعة التى اقترحها

حكام شرق إفريقيا أن تساعد على تخويف الرأى العام من الآراء القوية البناءة ، مادامت هذه الآراء قد أخافت الحكام؟!» .

* * *

وفيما يتعلق بالأرض فإن اللجنة لم تضع فى المحل الأول حاجة من يحتاج إلى الأرض لغذائه ، ولكن وجهت عنايتها إلى من يستطيع أن يُحسن القيام بأمرها ، وكان هدفها الكبير زيادة الإنتاج ، ودعت إلى الاتجاه نحو تفتيت الروابط القبلية والعنصرية ، وهى روابط أدت إلى زيادة التعصب والتوتر ، وطالبت بتعديلين أساسيين :—

١ — أن يزيد عدد السكان الذين لا يعتمدون على الأرض اعتمادا أساسيا كمورد رزق .

٢ — تشجيع الملكية الفردية فى الأرض والتصرف فيها ، مع ضبط انتقال الأرض بين أفراد من عناصر مختلفة .

هذه المقترحات رفضتها حكومات شرق إفريقيا ، ورأى حاكم كينيا العام أن التقرير وجّه عناية كبيرة إلى الأوضاع الاقتصادية ، وتجاوز عن الكثير من التقاليد القبلية مع أنها لا زالت الأساس العملى لإدارة كينيا فى الوقت الحاضر ، وأشار المعقبون إلى أن الباغندة — فى أوغندة — عندهم ملكية فردية

ومع هذا لا زالوا يعيشون فى خوف دائم من انتزاع أرضهم ، ويعارضون فى التصنيع ؛ لأنه يحمل المزيد من المهاجرين الأوربيين إليهم .

وطالب التقرير بضرورة إزالة نظم التفرقة والقيود الكثيرة المفروضة فى شرق إفريقيا ، وبإزالتها يمكن إقامة نظام اقتصادى جديد يساهم فيه كل المواطنين .

فالتوزيع ، مثلا ، يعكس النظام الثنائى الذى تحيا فيه المنطقة ، فهناك نظام إفريقى للتجارة يسير على الأوضاع التقليدية ، بينما النظام غير الإفريقى متقدم ، ويرتبط بالتطورات العالمية ، ومن الممكن أن يتحسن إذا تحرر من القيود الكثيرة التى خضع لها ، والتى تظن حكومات شرق إفريقيا أنها لازمة للاستقرار .

ولم تجد اللجنة استجابة لمقترحاتها فى هذا الشأن ، فحكومة كينيا ترى أهمية كل من التنمية الاقتصادية واستقرار الأوضاع المألوفة ؛ ولهذا لم تقبل مقترحات اللجنة بشأن حرية التسويق .

* * *

ولعل أشد اقتراحات اللجنة لفتا للذهن ، هو اعتبارها شرق إفريقيا وحدة اجتماعية واقتصادية ، والتنمية ــ فى رأى اللجنة ــ تعتمد أساسا على المدى الذى يستطيعه السكان المحليون

فى شرق إفريقيا مستعينين فى هذا بعدد من المهاجرين ، على أن يتكامل هذا التطور مع الاقتصاد العالمى ، فيستمد منه رأس المال والخبرة .

وضربت اللجنة مثلا بالمواصلات ، فالمصالح الجزئية لكل من دول شرق إفريقيا عاقت النظرة الكلية لحاجات هذا المرفق ومصالحه ، وهناك محاباة فى نفقات نقل سلع خاصة ـ لصالح المستوطنين ـ أدت إلى التضحية ببعض حاجات المرفق.

ودرست اللجنة مشكلة اليد العاملة والسياسة المتبعة فيها ، وذكرت أن هذه السياسة ينبغى أن يكون هدفها حصول العامل على أعلى الأجور التى تؤهله لها إنتاجية العمل فى جو آمن وتحت إشراف يرفع كفايته ، وشفعت اللجنة هذا بمقترحاتها ومن بينها الحد من الهجرة ، ويرتبط بهذا أن يكون العامل حراً فى اختيار المكان الذى يعمل فيه ، والجهة التى يعرض عليها جهوده ، دون أن يكون مقيداً بالنظم العتيقة التى فرضتها حكومة كينيا على العمال .

وهذه المشكلة وثيقة الصلة بالإنتاج الزراعى فى المرتفعات البيضاء ، ويقتضى تنفيذ مقترحات اللجنة أن تشترى الحكومة أو تحصل على أرض يستطيع فيها العمال الزراعيون أن يستأجروا أرضاً يسكنونها بعقود طويلة .

ولكن حاكم كينيا رفض هذه الفكرة ؛ وكانت حجته ضياع الروابط الشخصية بين المؤجر والعامل ، ونقص الكفاية، وطول المسافة التى يقطعها العامل إلى الأرض التى يعمل فيها ، والحاجة إلى عمال مقيمين لرعاية المزارع التى توجد فيها قطعان ماشية كبيرة ، ونقص الأرض الزراعية بتحويل جزء منها إلى قرى سكنية ، ثم نفقات المبانى والإدارة . وواضح من رد الحاكم العام أن الجانب الأكبر من حججه يرمى أساساً إلى خدمة المستوطنين، هذا إلى خوفه من إنشاء أماكن استقرار فى المرتفعات البيضاء تكون لها شخصية إفريقية . وبعبارة أخرى : عدم رغبته فى قيام تجمعات إفريقية دائمة فى المرتفعات وإن كانت الأرض ستظل ملك الحكومة ، وموقف الحاكم هنا نابع من التعصب العنصرى الأوربى .

وأشارت اللجنة إلى وضع الإفريقى فى المدينة حيث يجد طرق الثروة والرقى الاجتماعى مسدودة أمامه ، بعد أن ترك وراءه روابطه القبلية وحياته التقليدية باستقرارها وانتظامها . فى المدينة ينسلخ الإفريقى من ماضيه ، وتضطرب أمامه مسالك الحاضر ولا يجد أمامه أملا فى مستقبل . والإفريقى يعيش فى المدينة حياة كئيبة ضيقة ذات مستوى خفيض ، واقترحت اللجنة

إعادة النظر فى تخطيط المدن بحيث تسمح الحياة فيها « بالتحرك التدريجى نحو المساواة الاجتماعية » وقبل حاكم كينيا هذا الاقتراح « كهدف مرغوب فيه ».

وعاد التقرير ليؤكد — فيما يتعلق بمشكلة الأرض — أن واجب الحاكم أن ينظر إليها كوحدة، وأن يضع سياسة تهدف إلى صالح المجموع لا صالح طائفة خاصة من المجتمع، وأكد أن فشل كينيا فى اتخاذ خطوة تهدف إلى الوحدة سوف يؤدى إلى تعويق التنمية فى الوقت الذى يتحتم فيه زيادة التقدم، ونقد قصر الأرض على الأوربيين فى المرتفعات البيضاء، وبين سوء عواقبه وخطورتها، فهذا الوضع يجعل من الأوربيين « قبيلة » منعزلة لا تتوفر الثقة بينها وبين المحيط الإفريقى ؛ ولذلك ينبغى ألا ينظر إلى اللون كأساس للتمييز بين الأفراد إلا إذا كان كان هناك عامل آخر كالخبرة أو الكفاءة، فكل المحاولات التى تهدف إلى فرض مساواة مصطنعة سوف تؤدى إلى اشتداد فقر الفقير والانحدار بالمستوى الاقتصادى، ومن ناحية أخرى ينبغى أن تتوفر الظروف الصالحة التى تعطى الإفريقيين فرص التقدم ؛ حتى يأخذوا حقهم الطبيعى فى بلادهم

* *

وينبغى أن يتضح فى أذهاننا أن المقترحات الأساسية التى تقدمت بها اللجنة — وهى الخاصة بتحطيم الحدود العنصرية والقبلية — قابلتها وسوف تقابلها آراء حادة عنيفة ، فهناك عدد ضخم من القوانين واللوائح تؤكد الوضع المقابل ، وكثيرون من الأوربيين والإفريقيين سيجدون من الصعب أن يلائموا بين أفكارهم والمفاهيم الجديدة التى وضعت اللجنة معالمها .

وكان تعقيب حاكم كينيا على هذا الاتجاه: « أنه فى الوقت الذى يقبل فيه مبدأ إزالة العزلة بين العناصر ، تجد الحكومة نفسها — فى معظم الأحوال — عاجزة عن أن تتخذ أية خطوة إيجابية ، ذلك لأن التعاون الاقتصادى والاجتماعى — فى أساسه — سلوك فردى ؛ ولا تستطيع الحكومة أن يكون سيرها فى إلغاء هذه القيود أوسع مدى مما يتحمله البناء الإدارى والاجتماعى » .

ولاقت هذه المقترحات معارضة شديدة من كثير من المستوطنين الأوربيين ، ولم ير هؤلاء أن الإفريقيين سوف يرضون بالاستئجار فى المرتفعات البيضاء بديلا ملائما عن ضياع مركزهم تماما فى المعازل .

ولقيت مقترحات اللجنة تأييدا من بعض الصحف البريطانية ، ففى ٨ سبتمبر ١٩٥٦ ، نشرت « الايكونومست » مقالا بعنوان

« حكام شرق إفريقيا يقولون : لا » نقدت فيه موقف الجهاز الحاكم قائلة : « إذا لم تكن القوانين وسيلة تغيير هذه الأوضاع فماذا تكون الوسيلة ؟ » .

ويبدو من نواحي النقد التي وجهت إلى التقرير أنه سوف ينسى كما نسى كثير من المقترحات . ولكن ـ كما يقول دكتور « هانس » « من الصعب أن تتصور كيفية حل كثير من مشكلات شرق إفريقيا دون تنفيذ بعض المقترحات الأساسية التي أوردها التقرير ، وسوف تجد اللجان المقبلة نفسها مجبرة على الرجوع إلى مقترحات اللجنة » .

هذا التقرير يعتبر إضافة كبيرة في دراسة مشكلة كينيا بخاصة وشرق إفريقيا بعامة ، وهذه الآمال التي رسمها واضعو التقرير ـ رغم نواحي النقد التي توجه إليه ـ لم تجد طريقها إلى الحياة ، وإنما قابلها واقع مرير .

كانت الحكومة قد اعتقلت زعماء الإفريقيين وحاكمتهم ، وأرهبت الجموع العزلاء ، وفر من الإفريقيين نفر إلى الغابات ، يحتمون بأشجارها ومخابئها من بطش الحكومة ، ويدافعون عن كيانهم ويحاولون استرداد أرضهم ، وشاهدت كينيا حربا دموية

غير متكافئة ، وقفت فيها الإمبرطورية البريطانية أمام شعب إفريقى يملك القليل من المال والعتاد ، ونكلت بالأبرياء فى ثورة عرفها العالم باسم : « ماو ماو » .



المنظمات السياسية
إلى عام ١٩٥٢

استطاع الاستعمار فى كينيا أن ينقسم المجتمع فيها بحيث تحيا العناصر البشرية الثلاثة حياة انفصالية . وعند مناقشة قضية كينيا فى مجلس العموم البريطانى فى أواخر عام ١٩٥٨ ، علق النائب العمالى « جون ستونهوس » على استئثار الأوربيين بأفضل الأراضى بأن « حكومة كينيا تتصف بالجبن وممالأة المستوطنين » ، ورغم أن وكيل وزارة المستعمرات حاول الرد على الهجوم العنيف الذى شنه « ستونهوس » إلا أن هذا لم يستطع تغيير الحقائق الرقمية التى أوردها النائب فى خطابه .

فالمستوطنون ومن ورائهم حكومة كينيا والحكومة البريطانية يحاولون باستمرار الاحتفاظ بوضعهم الممتاز فى المجتمع الكينى . والإفريقيون – أصحاب الأرض – يرون أنفسهم مضطهدين فيها ولا تعطى لهم فرص الحياة الكافية . والآسيويون يريدون المساواة بالأوربيين فى الحقوق ويشكلون قوة يعمل حسابها كل من الأوربيين والإفريقيين ، ويحتفظون بمركز ممتاز فى الحياة

الاقتصادية . والتنافس بينهم وبين الإفريقيين ليس متكافئا . وكان من تكاثر عددهم أن خضعت الحكومة لرغبة الأوربيين وحددت الهجرة الآسيوية من عام ١٩٤٨ . والاستعمار الأوربى بدوره لا زال معتمدا على اليد العاملة الإفريقية ولم يتح الفرصة لكى تتكون منها طبقة وسطى قوية كالتى تكونت فى غرب إفريقيا ، وكانت قاعدة الأحزاب السياسية فيها . واعتمدت التكوينات الحزبية الإفريقية فى كينيا على المزارعين فى المعازل والعمال الزراعيين فى المرتفعات البيضاء ، ثم العمال فى مراكز التجمع المدنى وأهمها نيروبى ، وكانت مشكلة الأرض والأجور المحور الذى يدور حوله الصراع الحزبى ، وقام الكيكويو ـ باعتبارهم أكبر القبائل الإفريقية وأنضجها ـ بدور كبير فى هذا الكفاح .

* * *

ففى يونية ١٩٢١ كون جماعة شباب الكيكويو ـ من بينهم جومو كنياتا وهنرى ثوكو ـ أول تنظيم سياسى إفريقى فى كينيا وحمل هذا التنظيم اسم « جمعية شرق إفريقيا » وقامت بالدفاع عن حقوق الأجراء الزراعيين وقاومت نظام الكيباندى ، واحتجت على إبعاد الإفريقيين من المرتفعات البيضاء لإفساح

الطريق لقدامى الضباط الأوربيين الذين شجعتهم الحكومة البريطانية وقتئذ على الاستيطان فى كينيا بعد الحرب العالمية الأولى، واستمر نشاط الجمعية نحو عام ثم صدر قرار الحكومة بمصادرة نشاطها فى مارس ١٩٢٢ ، واعتقال « هنرى ثوكو » ، وعندما تظاهر المواطنون احتجاجا على ذلك ، هاجمتهم قوات الحكومة وأطلقت عليهم الرصاص وأعلنت حالة الطوارىء .

ولتهدئة الإفريقيين الذين أضاعهم الاستعمار وأصبحوا يعتمدون على بيع مجهودهم للمهاجرين البيض الجدد ، أصدر دوق « ديفونشير » — وزير المستعمرات — تصريحه الذى سبقت الإشارة إليه ، والذى يعتبر العهد الأعظم (الماجنا كارتا) الإفريقى فى كينيا .

* * *

وبعـــد سنوات من حل جمعية شرق إفريقيا ، عينت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة سير « هيلتون يونج » لدراسة مشكلة كينيا وبحث مطالب الإفريقيين الذين اشتدت حاجتهم إلى الأرض مع زيادة عددهم ، وسارع الإفريقيون بتكوين « جمعية الكيكويو المركزية » عام ١٩٢٨ ؛ لتستطيع عرض مطالبهم على اللجنة ، وانتخب كنياتا أمينا عاما لها وأرسلته الجمعية فى العام التالى

إلى لندن لعرض قضية كينيا وكسب انصار لها من بين نواب حزب العمال البريطانى .

وقدم كنياتا باسم شعب الكيكويو مذكرة إلى الحكومة البريطانية تتضمن المطالب الآتية :—

١ — ان تعود إلى قبيلتنا كل الأرض التابعة لها والتى استولى عليها المستوطنون .

٢ — أن تضاف إلى أرضنا الحالية مساحة مناسبة من الأرض الزراعية الخصبة وأرض المراعى نظرا لحاجتنا إليها ونظرا للزيادة المنتظرة فى أبناء القبيلة .

٣ — أن توضح حدود معازلنا الحالية والمضافة بحيث يعرفها الجيل الحاضر والأجيال المقبلة بالعين المجردة دون رجوع إلى وثائق وخرائط .

٤ — أن تبقى أرض المعازل لأبنائها وألا يقتطع منها أى جزء لغيرهم مهما كان الهدف .

٥ — المحافظة على نظام «الجيتاكا» داخل المعازل مع توفير ملكيات خاصة للعشائر والأسر ورعاية تعديل المساحة مع تغير عدد أفراد الأسرة .

٦ — أن يصرح لنا بشراء الأرض من الأوربيين والهنود متى استطاع أفراد قبيلتنا ذلك .

٧ — أن توفر لكل عشيرة مساحة كافية من الغابات تحصل منها على حاجتها من الأخشاب والوقود كما توفر للماشية فرصة الوصول إلى الأماكن التى تحصل منها على الملح .

ونشط الكيكويو ومنظماتهم فى نشر التعليم بين أفراد القبيلة وتبعتهم فى هذا قبائل أخرى ، وأدى هذا النشاط إلى خلق وعى ذاتى ساعد بدوره على تدعيم مركز المنظمات الإفريقية، وتبنت الجمعية مبدأ الأجر المتساوى عن العمل الواحد .

واشتدت حكومة كينيا فى محاربة الجمعية وطالبت كبار رجال قبيلة الكيكويو بمعاونتها فى هذا الأمر ، وأصدرت قرارا بتحريم أناشيد ورقصات وحفلات الجمعية ، وخطت بعد هذا خطوة أخرى فأخذت فى اعتقال زعمائها .

وقد نشرت لجنة « يونج » تقريرها عام ١٩٣٠ ، وعلى أساسه أصدرت حكومة العمال برئاسة « رامزى مكدونالد » مذكرة عن السياسة الأهلية نادت فيها بألا تمنح حكومة كينيا — بعد هذا — أية أرض إفريقية لأوربى . ورغم هذا ظلت حكومة كينيا تحابى الأوربيين . ووالت جمعية الكيكويو المركزية الاحتجاج على

موقف حكومة كينيا ، واتبعت فى احتجاجها ونشاطها الأساليب الدستورية كاللجوء إلى المحاكم ، وتقديم الالتماسات إلى البرلمان وعقد المؤتمرات والندوات ، والاتصال بأعضاء مجلس العموم البريطانى .

وأدى هذا إلى تكوين لجنة كارتر . وسبق أن رأينا كيف إنتهت هذه اللجنة إلى زيادة المساحة المخصصة للأوربيين، وأضفت على المظالم القائمة صفة شرعية جديدة .

وانتهزت حكومة كينيا فرصة قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩،وإعلان الحرب على ألمانيا ، فسارعت ـ بناء على نصيحة المباحث الجنائية ـ بإصدار قرارها بحل جمعية الكيكويو المركزية عام ١٩٤٠،بحجة النشاط الهدام والاتصال بالإيطاليين .

* * *

ومضت سنوات الحرب بعد أن تركت آثارا عميقة فى كينيا، وأبرزت الحرب فى شمال إفريقيا أهمية شرق القارة ، وساهم عدد كبير من أبناء كينيا فى القتال ، وعملوا فى الصناعات الحربية . واجتذبت حياة المدينة كثيرا من أبناء الريف ، واحتك هؤلاء جميعا بالحياة الجديدة، ولم يخرجوا منها بنصيب يتناسب مع مابذلوا من جهد ، وعاد المحاربون بعد أن اتسعت آفاقهم وزادت خبرتهم

واشتد تطلعهم إلى تحرير قومهم ، وبرزت من بين الجموع الساخطة زعامات تستطيع أن تعبر عن آمال قومها وتقود الجموع فى طريق الكفاح .

وظل كنياتا سبعة عشر عاما فى بريطانيا ، يتصل بالمسئولين والذين يعطفون على القضية ، وشرح وجهة نظر قومه عام ١٩٤٥، أمام المؤتمر الخامس للوحدة الإفريقية فى « منشستر » ، وأيد المؤتمر بكل قوته كفاح كينيا لنيل الحريات الاربع بالطرق السلمية ، ثم عاد كنياتا فى العام التالى إلى وطنه حيث اتصل باتحاد كينيا الإفريقى .

* * *

وعندما عاد كنياتا إلى وطنه ، قابله آلاف من قومه فى ممبسة – الثغر الرئيسى فى كينيا – ونظر الرجل إلى الوجوه المتطلعة إليه وقال :—

« إننى لم أحضر لكم من أوربا شيئا بعد أن غبت عنكم سبعة عشر عاما ، وكل الذى جئت به – من الناحية السياسية – هو الصدق فى المطالبة بحقوقنا ، وعندما أدعو الأوربيين الذين يقاومون حقوق الإفريقيين إلى هذا الصدق ، ستصيبنا عداوتهم ، وسيشنون حربا على هذا الصدق ، تصيب كل الذين يتصلون باتحاد كينيا الإفريقى »

وقد تكون هذا الاتحاد عام ١٩٤٤ ، واستهدف تكوين جبهة قومية متحدة تضم الإفريقيين جميعا ، دون اعتبار للفروق القبلية أو الدينية أو الطبقية وجعل أساليبه كلها دستورية قانونية.

وفى أول يونيو ١٩٤٧ عقد الاتحاد مؤتمره الأول فى نيروبى وحضره مندوبون يمثلون كل القبائل الرئيسية فى كينيا : الكيكويو ، اللوو ، الماساى ، الكافرندو ، الكامبا ... وانتخب كنياتا رئيسا له ووضع الاتحاد برنامجه شاملا الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقدمه إلى حكومة كينيا .

ونادى الاتحاد بالحكم الذاتى للإفريقيين مع حفظ حقوق الأقليات العنصرية ، وزيادة عدد ممثلى الإفريقيين فى المجلسين التشريعى والتنفيذى ، وإيقاف تملك الأوربيين الأرض وجعل تعليم الإفريقيين إجباريا ، وإلغاء الكيباندى وغيرها من القيود المفروضة على حريات ونشاط الإفريقيين ، وإقرار مبدأ الأجر المتساوى على العمل الواحد ورفع أجور الإفريقيين الحالية .

ووصل عدد أعضاء الاتحاد عام ١٩٥٠ ، إلى أكثر من مائة ألف وأصبحت له شبكة من الفروع تنتشر فى كينيا كلها ، ونظم زعماؤه حملة توقيعات ضمت نحو مليون توقيع على التماس الحكومة البريطانية حمله وفد مكون من إثنين من مجلسه التنفيذى

ـ هما: «كيو نانجى»، «وأو نيكو» ـ لتقديمه إلى وزير المستعمرات.

ووصل الوفد بريطانيا فى ٦ نوفمبر ١٩٥١، وكانت وزارة العمال قد سقطت، ورفض وزير المحافظين «ليتلتون» مقابلة الوفد، فعقد عدة اجتماعات عامة وقام بأسفار وأضاف توقيعات جديدة لرفعها إلى مجلس العموم.

وفى فبراير ١٩٥٢، قام مستر ليتلتون وزير المستعمرات البريطانى ومستر لينوكس بويد وزير الدولة لشئون المستعمرات بزيارة كينيا، ورفض مقابلة وفد إفريقى أراد أن يقدم شكوى بخصوص مسألة الأرض والنفوذ الأوربى، وقام لينوكس بويد بجولة فى كينيا علقت عليها مجلة «أفريكان أفيرز» فى عدد إبريل ١٩٥٢، بقولها: «إن مستر لينوكس بويد ترك أثرا طيبا فى نفوس المستوطنين (البيض) بينما لم ير إلا القليل من شئون العناصر الأخرى».

أما الوفد الكينى فى لندن فبعد أن وضّح أخطاء بريطانيا، عاد «أونيكو» ليقدم للاتحاد تقريره عن نشاطه ونشاط زميله «كيو نانجى» الذى بقى فى لندن ليتابع شرح القضية والدفاع عنها، وعندما وصلت إلى كينيا أخبار التأييد الكبير الذى ناله الالتماس من قطاعات متعددة من الرأى العام البريطانى، ثار المستوطنون

البيض ، وأخذوا فى الضغط على الحاكم العام سير «إيفلين بارنج» ليوقف نشاط الاتحاد ويعتقل قادته ، وكان زعماء الاتحاد ـ مثل كنياتا ـ قد صرحوا مرارا بكراهيتهم العنف ، وكانوا يتابعون جهودهم الدائبة فى رفع مستوى قومهم اقتصاديا واجتماعيا على أسس قانونية ، ولم يجد الحاكم العام مبررا قوياً يستند إليه فى إيقاف نشاط الاتحاد وأغضب هذا ممثلى المستوطنين البيض فى المجلس التشريعى ، وتعاونت معهم بعض الصحف الرجعية والنواب المحافظون فى البرلمان البريطانى ، ممن لهم روابط قوية بالمستوطنين .

وزاد ضغط البيض على الحكومة لإيقاف نشاط الاتحاد وسافر بعض المسئولين من حكومة كينيا لمقابلة وزير المستعمرات فى خريف ١٩٥٢ للتشاور معه فى هذا الأمر ، وبينما كانت هذه المشاورات دائرة هاجت صحف المستوطنين ما أسمته « ماوماو » وكانت حركة ـ كما يدعى البيض ـ تهدف إلى إخراج الرجل الأبيض من المرتفعات وتنادى بـ « إفريقيا للإفريقيين » .

* * *

فإذا ما انتقلنا إلى الجانب الأوربى ـ قبل ثورة ماوماو ـ وجدنا المستوطنين يهتمون أساسا بمصالحهم ، وقد أسقطوا من

حسابهم حق أبناء كينيا الإفريقيين فى وطنهم ، وكانت جمعيات ومنظمات البيض تعبر عن هذا الاتجاه وتدافع عنه .

من أهم هذه المنظمات : جمعية المزارعين الأوربيين (١٩٠٣) وجمعية المستعمرين البيض (١٩٠٧) واتحاد الناخبين الأوربيين (١٩٤٤) .

* * *

وحاول المستوطنون من أول الأمر أن يكون هناك نوع من الحكم الذاتى فى كينيا ، ففى عام ١٩٠٦ صدر مرسوم بإنشاء مجلسين تشريعى وتنفيذى ، ولم يكن فيهما من يمثل الإفريقيين ولا الآسيويين .

وبدأ كفاح الآسيويين من وقت مبكر ، واستطاعوا عام ١٩٢٠ أن يدخلوا المجلس التشريعى بعضوين منتخبين بقائمة منفصلة وأعادوا الكرة مرة أخرى ، ووافقت لجنة تحقيق شكلت عام١٩٢١، على أن يكون الانتخاب بقائمة منفصلة لكل من العنصرين الأوربى والآسيوى فى المجلس التشريعى ، ورفعت عدد الأعضاء الآسيويين إلى خمسة يمثلون ٢٣ ألفا ، مقابل أحد عشر أوربيا يمثلون عشرة آلاف مستوطن .

وحدث تعديل آخر فى المجلس التشريعى عام ١٩٢٧، ظل

فيه الآسيويون خمسة ، بينما ارتفع عدد الأوربيين المنتخبين إلى ١٨ عضوا ، منهم واحد يمثل المصالح الإفريقية ! ! وكان هذا أول إجراء اتخذته الحكومة لتمثيل مصالح الإفريقيين فى المجلس التشريعى ، ورفض الآسيويون الوضع وقاطعوا الانتخابات ثم تعاونوا مع الحكومة مرة أخرى عام ١٩٣٤ ، وفى عام ١٩٤٤ عينت الحكومة أول إفريقى فى المجلس التشريعى . وعينت عضوا ثانيا عام ١٩٤٦ بصفة مؤقتة ثم أصبح هذا التعيين دائما . عام ١٩٤٧ .

وبعد انتخابات عام ١٩٤٨ زاد عدد الإفريقيين إلى أربعة يعينهم الحاكم العام من قائمة تقدمها إليه هيئات الحكم الإفريقى المحلى ، وأصبح المجلس التشريعى يتكون من ١٦ عضوا بحكم وظائفهم ، ٢٢ غير موظفين منهم ١١ عضوا أوربيا منتخبا ، ٥ آسيويون ، ٤ إفريقيون معينون ، وعربيان أحدهما منتخب والآخر معين .

أما المجلس التنفيذى ففى عام ١٩١٩ ، أصبح فيه أوربى - يمثل المصالح الإفريقية - وآسيوى .

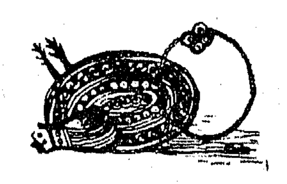
وأعيد النظر فى الهيكل الدستورى للمستعمرة عام ١٩٥١ ، عندما بدأت تظهر بوادر الثورة ، ويشتد الوعى الإفريقى السياسى ، وكان للمشكلة ثلاثة جوانب :—

١ — فالحكومة رأت ـ تخفيفا لحدة الموقف ـ ان الوقت قد حان لتعيين إفريقي فى المجلس التنفيذى وزيادة عدد الأعضاء الإفريقيين فى المجلس التشريعى .

٢ — وقاوم المتطرفون من المستوطنين هذا الاتجاه ، وطالبوا بألا يقل عدد ممثليهم المنتخبين عن مجموع ممثلى الإفريقين والآسيويين معا .

٣ — وثارت المناقشات حول نسبة الأعضاء بحكم وظائفهم فى المجلس التشريعى ، وهى مسألة لها وزنها عند المستوطنين الأوربيين .

وأدخلت تعديلات جزئية على الدستور عام ١٩٥٢ ، زاد فيها عدد الأعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى إلى ٢٨ منهم ٦ يمثلون الإفريقيين ، كما أصبح المجلس التنفيذى يتكون من ١٢ عضوا منهم إفريقى واحد .



ثورة ماوماو

أظهرت حملة التوقيعات التى نظمها اتحاد كينيا الإفريقى ، مدى سيطرته على القاعدة الشعبية وقدرته على قيادتها ، وأحس المستوطنون الخطر الإفريقى المقبل ، فأرادوا أن يعالجوا الحركة النامية ، بضربة تقضى على قوادها وتفتت قاعدتها .

لم يقف المستوطنون والحكومة الكينية عند الجوانب الإصلاحية ومعالجة أسباب المشكلة معالجة منصفة ، فالحكومة حرمت الإفريقيين حقهم السياسى المشروع ، وحشرتهم فى المعازل الضيقة وفرضت عليهم الضرائب العالية فاضطروا إلى العمل بأجور بخسة فى مزارع الأوربيين دون أن تكون لهم فى الأرض حقوق ، وحرمت عليهم زراعة غلات معينة ووصل بها الأمر إلى محاربة الإفريقيين فى المنح الدراسية والبعثات التعليمية وتصريحات السفر إلى الخارج ، وفرقت بين أجر الإفريقى إذا قام بنفس العمل الذى يقوم به الأوربى تفرقة وصلت إلى ثلاثة الأمثال .

كل هذا العسف والإرهاق لم تقف عنده حكومة كينيا ولا المستوطنون البيض وإنما الذى ذكروه وقتئذ خطورة اليقظة الإفريقية والخوف من عودة الحق إلى أهله .

وبدات الحكومة بالتضييق على الزعماء ومراقبة الاجتماعات وتسجيل ما يدور فيها ، وارتفع صوت « مايكل بلندل » — زعيم الأوربيين فى المجلس التشريعى — ينادى « بالقبض على زعماء الاتحاد ومهاجمتهم وتمزيقهم بكل سلاح » .

* * *

وبعد أن عاد المسئولان اللذان أوفدتهما حكومة كينيا لمقابلة وزير المستعمرات بشأن الموقف الداخلى واليقظة الإفريقية ، اعتمد المجلس التشريعى فى جلسة خاصة عقدها فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ عدة إجراءات من أهمها : —

١ — الرقابة على الصحافة والمطبوعات والمنظمات الإفريقية .

٢ — مراقبة أى إفريقى يشتبه فى أنه على صلة بماو ماو .

٣ — ضرورة تسجيل أية منظمة تضم عشرة أعضاء فأكثر ، ويستثنى من ذلك المنظمات التعاونية والماسونية واتحادات التجارة ، وتعتبر المنظمات غير المسجلة غير قانونية تلقائيا . وللحكومة حق حل أية منظمة لها روابط عالمية .

٤ — الاعتراف الذى يصل إليه ضابط البوليس يمكن اتخاذه شاهداً ضد الإفريقيين . والشاهد يمكن إدانته .

٥ — إذا اقتنع المفتش البريطانى بأن أحد الإفريقيين على صلة بماوماو ، كان له أن يقبض عليه ويأمر بإرساله إلى المعتقل، وأى عصيان لهذا الأمر جزاؤه السجن ١٢ شهرا وغرامة ١٠٠ جنيه .

وتوتر الجو فى كينيا بعد هذه الإجراءات واستجابت الحكومة لضغط المستوطنين فاتخذت عدة خطوات أخرى من بينها العقوبة الجمعية على أى مجتمع إفريقى يعجز عن معرفة المتهمين منه فى حوادث ماوماو ، وأعطت الحكومة نفسها سلطة إجلاء الإفريقيين عن مساكنهم وقراهم إذا اقتضت ذلك المحافظة على الأمن ، بل وصل الأمر إلى إمكان مصادرة الماشية وقتلها وإتلاف المنقولات فى أية منطقة تقرر إخلاؤها .

واشتد ضغط المستوطنين،فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٢ ، وفى فجر اليوم التالى — ٢١ أكتوبر — قبضت على كنياتا وخمسة وعشرين عضوا من اتحاد كينيا ، وبدأت موجات الاعتقال الجمعى كل يوم خلال السنوات التالية .

وبدأت بهذه الإجراءات دورة من الكفاح الدموى الذى

عرفه العالم باسم ثورة ماو ماو ، ومن الطبيعى أن يعتبر كنياتا وزملاؤه مسئولين عن نشاط الاتحاد ، وكان هذا النشاط سافرا دستوريا ، ولكن من غير المعقول أن يعتبر كنياتا مسئولا عن عن ثورة جاءت رد فعل للإجراءات العنيفة التى اتخذتها حكومة كينيا حيال الإفريقيين .

* * *

ومن الصعب معرفة المقصود بكلمة ماو ماو . وهناك عدة فروض حاولت تفسيرها :—

١ — أنها ترتبط بالحرفين A. U. من Kenya African Union (K A U) .

٢ — ارتباطها بكلمة موماء ومعناها القسم عند الكيكويو .

٣ — ارتباطها بكلمة القوة عندهم .

والراجح أنها من اختراع الأوربيين ولا أساس لها فى اللغات المحلية .

ويرتبط الفرد بهذا التنظيم عن طريق أداء قسم فى حفل خاص يتعهد فيه الفرد بكتمان سر الجماعة ، وتنفيذ أوامرها والتضحية بالمال والنفس فى سبيل أهدافها ومحاربة أعدائها .

واستطاع المستوطنون أن يستصدروا من الحكومة قانونا

يخول للمستوطن أن يطلق النار على الإفريقي إذا لم يقف فوراً عند أمره بذلك ، ونظموا « قوات بوليس المعازل » وتتكون من إفريقيين يوالون حكومة كينيا والمستوطنين البيض ، وحصل المستوطنون على ما يريدون من أسلحة نارية ، وفرضت الحكومة قوانين حظر التجول ليلا فى مناطق معينة ، وعززت قواتها .

* * *

ورداً على سياسة العسف الحكومية ، أصدر المجلس التنفيذى القائم بأعمال اتحاد كينيا بيانا باسم شعب كينيا يطالب بتحقيق الأهداف الآتية :—

* إلغاء التفرقة العنصرية .
* كفالة حاجة الإفريقيين إلى الأرض ، وإيقاف الهجرة الأوربية والآسيوية إلا على أساس مؤقت تقتضيه مصالح الصناعة والإدارة .
* التوسع فى التعليم الإفريقى فى مراحله جميعاً .
* أن يتبع نظام الانتخاب لا التعيين فى عضوية الإفريقيين بالمجلسين التشريعى والتنفيذى وجميع المجالس واللجان الأخرى .

* وأن يكون هناك جدول انتخابى واحد للعناصر الثلاثة مع التوسع فى الشروط الواجب توفرها فى الناخب الإفريقى على أن تشمل النساء أيضاً .
* أن يتساوى عدد الإفريقيين – من الرسميين وغير الرسميين – فى المجلس التشريعى .
* كفالة حرية العمل للاتحادات التجارية .
* فتح المجال أمام الإفريقيين للترقى فى سلك الخدمة العسكرية والمدنية .
* التوسع فى التنمية الاقتصادية وإلغاء القيود المفروضة على إنتاج الإفريقيين غلات خاصة .
* رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة الثلث لمقابلة غلاء المعيشة وتوفير المسكن الملائم للعمال فى نيروبى وممبسة .
* كفالة حرية الاجتماع والتعبير وتعديل لوائح الحكومة بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تلغى – فى أقرب وقت ممكن – جميع القوانين الجائرة التى فرضتها الحكومة . وإتاحة فرصة العمل لاتحاد كينيا الإفريقى والصحافة الإفريقية الحرة .

* إطلاق سراح كل من اعتقلوا من ٢٠ أكتوبر أو محاكمتهم فوراً .
* توسيع اختصاصات اللجنة الملكية (لجنة داو) بحيث تشمل دراسة مشكلة الأرض .

وضربت الحكومة بهذه المطالب العادلة عرض الأفق ، وتابعت خطتها العنيفة ..

كانت الحكومة قد أغلقت تسع جرائد إفريقية، وقبل مضى شهر على إعلان الأحكام العرفية هاجمت مناطق الثورة وقبضت على أكثر من ثلاثين ألفاً، وشنت حربا عنيفة على الثوار والآمنين واشتدت الهجمات من الجانبين .

* * *

وكانت بريطانيا تعلم أن الثوار يقدسون ثورتهم وأن القسم الذى يؤدونه عند الانضمام له عمقه الذى يربط الفرد بالجماعة ويعتقد أن الهلاك مصيره إذا حنث فى العهد ، فلجأت إلى سلاح مقابل ، فاستدعت نفرا من الكهنة الإفريقيين ، واستطاعت أن تستميلهم إلى جانبها وأقنعتهم بأن يعقدوا حفلات دينية يحضرها الإفريقيون ليتحللوا فيها من رباط القسم . وكانت هذه الطريقة مثار تعليقات الكثيرين فى الدوائر الرسمية والعامة ، وعجبوا

كيف تلجأ الإمبراطورية إلى السحرة والكهنة تستعين بهم فى تحقيق مآربها .

أما المسيحيون من الإفريقيين فلجأت معهم إلى طريقة أخرى، فكلفت الحكومة «أسقف كنتربرى» أن يرسل مندوبا إلى كينيا يحض الإفريقيين المسيحيين فيها على السكينة والتزام القانون ، وجاء القس «بويس» وبعد عودته إلى لندن فى آخر يناير ١٩٥٣ عقد مؤتمرا صحفياً تحدث فيه عن تعذيب المسجونين وندد بالوحشية التى تستخدم معهم .

وأصدرت الحكومة قانونا يقضى بإعدام من ينضم إلى الثوار أو من يثبت عليه الانضمام إلى ماو ماو أو حتى القسم على أنه منهم .

وإلى جانب السلاحين الدينى والقانونى عززت الحكومة البريطانية قواتها فى كينيا وأرسلت إمدادات حربية من قاعدة قنال السويس وجاء الجنرال أرسكين ليقود المعركة وجاء متطوعون ليساهموا فيها .

* * *

وحاكمت كنياتا وزملاءه ، وقد سبق عرض ظروف هذه المحاكمة ، وحاولت الحكومة أن تنفر منه أتباعه فجاءت اتهاماتها

متكاملة ترمى إلى هذا الهدف ، واصطنعت شهوداً قالوا إنهم استمعوا إلى صلوات وأدعية وضع فيها اسم كنياتا بدل المسيح ، وحاولوا التشكيك فى أمانته المالية ، كما حاولوا اتهامه بتدبير مقتل بعض الزعماء الإفريقيين .

وفى ٨ يونية ١٩٥٣ ، خضع الحاكم العام «سير ايفلين بارنج» لضغط المستوطنين وأصدر أمره بحل اتحاد كينيا الإفريقى ، وبررت الحكومة هذا الإجراء بتصريح جاء فيه « ليس من شك فى أن هناك نفرا من أعضاء الاتحاد لا علاقة لهم بأعمال العنف ، ولكن الحكومة أقدمت على هذه الخطوة لأنها اقتنعت بان الاتحاد غطاء لحركة ماو ماو الإرهابية » .

وكان الاتحاد حركة قومية تضم الإفريقيين جميعاً فى كينيا ، وأرادت الحكومة بهذا الإجراء اتباع سياستها التقليدية وتفتيت الجبهة الإفريقية وتشجيع الزعماء على تكوين منظمات قبلية انفصالية تستطيع الحكومة أن تضرب بعضها ببعض ، وتحول دون تماسكها من جديد .

ولاشك فى أن حل الاتحاد واعتقال القادة فتح السبيل أمام نفر من الشباب المتحمس ليقود الجماعات الثائرة ضد العسف

الاستعمارى ، واعتصم نفر منهم فى الغابات يدافعون عن انفسهم وحريتهم ويقاومون الظلم الواقع عليهم .

* * *

ومن وقت أن أعلنت الحكومة الأحكام العرفية أخذت تعزز قواتها المحاربة حتى أصبحت نحو ثلاثين ألفاً فى مطلع عام ١٩٥٣.

وكانت خطة أرسكين فى مقاومة الثورة أن يقسم قواته إلى ثلاث وحدات:—

الأولى : تتكون أساساً من لواء مشاة يعمل فى الغابات .

الثانية : كتيبة من العربات المصفحة ومشاة متنقلين .

الثالثة : قوة جوية تضرب معاقل الإفريقيين فى الجبال .

وقامت القوات الحكومية بعدة عمليات عسكرية اصطلى بنارها المحاربون وغير المحاربين على السواء ، ويمكن أن نذكر نماذج من هذه العمليات :

ففى مساء ٢٦ مارس ١٩٥٣ — أى قبل حل اتحاد كينيا — تقدمت قوات مسلحة إلى منطقة «لارى» وفتكت بالإفريقيين فيها ، وكان المعتدون يرتدون زى ماو ماو ، ويتخذون شعاراتهم . وأمكن التقاط صور فوتوغرافية تبين هذه الفظائع وأن المعتدين من الماو ماو .

ويتساءل الإفريقيون والثوار : ما الذى يدعوهم إلى الهجوم على قرية لارى وأهلها ؟ ويقولون : إن المهاجمين هم من قوات الأمن الإفريقية التى اصطنعها المستوطنون البيض، «ومن السهل الحصول على صور فوتوغرافية لإفريقيين فى زى ماوماو وشاراتهم. والمال والإغراء والخيانة كفيلة بذلك» . وسيستفيد الأوربيون من ذلك فائدة كبرى ، فهذه المذبحة يمكن أن تعتبر نقطة انطلاق عمليات دامية يقوم بها الأوربيون دفاعا — لا عن أنفسهم فحسب — بل دفاعا عن الإفريقيين الأبرياء الذين ذبحهم الثوار !! وتأخذ الحرب الاستعمارية هنا صفة الإنسانية العامة التى توسل بها الاستعمار يوم دخل كينيا ، وتصبح جزءا من أمانة الرجل الأبيض فى تمدين القارة السوداء ، وفى ظل هذه الشعارات البراقة الخادعة يستطيع الأوربيون الفتك بأعدائهم .

واشتدت وطأة الحكومة على الثوار ، فاستطاعت أن تجبرهم على الانسحاب من جبال أبردارى وأصبحوا متركزين فى منطقة جبل كينيا وحول نيروبى ، وهاجم الثوار — تحت ضغط الجوع والحاجة — بعض المحلات العامة فى نيروبى، واستولوا منها على بعض مواد التموين التى تلزمهم فى حياة الغابات ، وكان رد الحكومة

على هذا طرد ١٨ ألفاً من الكيكويو من نيروبى وسورت بالأسلاك الشائكة بعض مناطق سكناهم .

وأخذ المستوطنون فى طرد الإفريقيين الذين يعملون فى أرضهم ، وعاد هؤلاء إلى المعازل التى اختنقت بمن فيها من السكان حتى اضطرت الحكومة إلى إيقاف هذا التيار . وتوسعت فى السلطات الاستثنائية حتى شملت سحب رخص الباعة الإفريقيين فى نيروبى وإغلاق المحلات والفنادق ، وارتفع عدد المقبوض عليهم فى يناير ١٩٥٤ إلى أكثر من ١٦٥ ألفا ، وربطت الحكومة بين الثوار والآمنين وأخذت تضطهد القرى الإفريقية بحجة أنها تعين الثوار .

وفى محاضرة ألقاها « مايكل بلندل » فى لندن فى أوائل عام ١٩٥٥ ، أشار إلى رأى المستوطنين فى تعاون القرى الآمنة مع الثوار ، وهى الحجة التى قالت بها الحكومة لتضطهد الإفريقيين وتبغضهم فى الثورة والثوار ، وتستطيع بذلك عزل الثوار وإجبارهم على التسليم . فى هذه المحاضرة قال بلندل : « هناك جناح متطرف من الماو ماو يعمل فى الغابات وجناح سلبى فى المعازل ، والاثنان مرتبطان معا ارتباطا وثيقا ، فكل عصابة من الثوار ترتكز على مجموعة من المستقرين ، وقد أظهر

الجناح السلبي مثابرة نادرة وصبراً مراً على متابعة أهدافه » .

كانت قوات الحكومة تأتى إلى القرية فتسأل عن أفرادها ، فإذا كشفت أمر غائب أو مجموعة من الغائبين ، أعطت القرية مهلة أربع وعشرين ساعة ، فإذا عجزت عن تسليمهم صادرت الماشية ودواب الركوب ، وأخرجت السكان من أرضهم وساقتهم إلى المعتقلات .

وأصبح من العادى أن ترى الرجل الأوربى فى كينيا لا يدع سلاحه أبدا ، والسيدة الأوربية تحمل سلاحها فى حقيبتها حتى فى الحفلات الساهرة ، وتدور أحاديث الصالونات وتسمع فيها تفاخر الأوربى بالعدد الذى استطاع أن يصطاده من الإفريقيين !!

وعم البلاء أرض الكيكويو ، واشتدت آلامهم حتى انتحر فريق ممن تقدمت بهم السن تحت وطاة الحزن المرهق ، وامتلأت المعتقلات بالآلاف المؤلفة ، وانتشرت فيها الأوبئة ، وقاسى المعتقلون العذاب المهين ، ودك البريطانيون القرى ، ولم يرحموا ضعف المرأة ولا شيبة الشيخ ولا براءة الطفل ، ودارت المحاكات سريعة رهيبة تلقى فى السجون بزهرة الشباب ، وكأنما أرادت الحكومة أن تجعل من قبيلة الكيكويو عبرة لغيرها ، فطردت عددا كبيرا من أفرادها من وظائفهم ، وضيقت على من

يعيشون فى المعازل ، وتساقط قواد الثورة صرعى بعد كفاح مرير فى معركة غير متكافئة جهزت لها بريطانيا قواتها البرية والجوية وجمعت لها جنودا نظاميين ومتطوعين من وراء البحار ورصدت لها ملايين الجنيهات.

ووسعت بريطانيا نطاق هذه الحرب فقامت بعدة عمليات مثل عملية أنفل. حدثت هذه العملية فى ٢٤ أبريل ١٩٥٤ وتذكر المصادر البريطانية أن الحكومة استطاعت أن تجمع أربعة وعشرين ألفا من قبائل الكيكويو والميرو والأمبو من نيروبى وطردت منهم جانبا واعتقلت جانبا آخر.

وبمثل هذا الأسلوب استطاعت بريطانيا أن تحطم جوانب لها خطرها من الاقتصاد الإفريقى وبخاصة عند الكيكويو ، وأخذت تستخدمهم فى أعمال السخرة وتنقلهم من معتقل إلى آخر حتى « تعدهم من جديد للحياة العامة » .

* * *

وترتبت على عمليات الاعتقالات الواسعة مشكلة اجتماعية جديدة ، وقد صرح « توم مبويا » فى رحلة له إلى انجلترا فى سبتمبر ١٩٥٤ « بأنه ليس هناك جهاز يرعى الأسر التى اعتقلت الحكومة أربابها فى ثورة ماو ماو . وأصبح من المعتاد أن تطرد

الحكومة هذه الأسر من بيوتها وتعيدها إلى المعازل حيث لا يجدون ما يمسك رمقهم ، لقد أصبح الأطفال يدورون فى الأسواق يبحثون عن الطعام وينامون فى المنازل الخالية ، ويتسورون جدران الأسواق تحت ضغط الحاجة إلى أى مال . إن هؤلاء الأطفال الذين اعتقل آباؤهم ـ وأحيانا أمهاتهم ـ باسم الأحكام العرفية ـ يمثلون مشكلة اجتماعية خطيرة » .

ويعلق «جورج بادمور» (١٩٥٦) على عمليات الحكومة العسكرية بقوله: « كانت هذه الحرب الاستعمارية القذرة تكلف الحكومة البريطانية نحو مليون جنيه كل شهر فى عام ١٩٥٤ ؟

ومن المنتظر أن يزيد معدل نفقاتها كثيرا قبل أن تنتهى ، لقد رفضت الحكومة الخدمات التى عرضها زعماء الإفريقيين المسئولين مثل كنياتا وزملائه من قادة اتحاد كينيا الإفريقى لإقرار السلام ، وكان هذا إفلاسا لخطة بريطانيا السياسية فى كينيا ، وتحت شعار إقرار السلام طرد أفراد الكيكويو من أرضهم التى يعملون فيها لتفسح الحكومة المجال أمام بضعة آلاف من المستعمرين البريطانيين » .

* * *

واستمرت هذه المعاملة الظالمة وتسربت بعض أخبارها

إلى العالم الخارجى رغم محاولة الحكومة البريطانية طمس معالمها ، وكان من أهم ما حدث أخيراً مأساة معتقل «هولا» فى المديرية الساحلية فى كينيا ، وهى مأساة ظهرت فيها همجية الاستعمار وسمع بها الرأى العام العالمى ، ودار حولها نقاش طويل فى مجلس العموم البريطانى واضطرت بريطانيا إلى تشكيل لجنة تحقيق فى أمرها :—

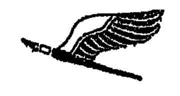
حدثت هذه المأساة فى ٣ مارس ١٩٥٩ . ففى معتقل «هولا» مجموعة من المعتقلين ، الذين تعتبرهم الحكومة خطرين ومتعصبين ، وأرادت الحكومة أن تسخرهم للعمل فى مشروع زراعى معين ، وكان رد المعتقلين أنهم يرغبون فى تنفيذ الأعمال التى تعود عليهم بالنفع مادام الهدف إعدادهم للحياة العامة كما تدعى الحكومة ، وأبت إدارة المعتقل إلا أن ينفذوا ما يكلفون به ، وأطلقت عليهم حراس السجن فانهالوا عليهم ضربا ، ، انجلى الموقف الدامى عن مقتل أحد عشر معتقلا ، وجاء فى تقرير لجنة التحقيق «إن الضرب أفضى إلى الموت ، ولكن اللجنة لا تستطيع أن تقرر اى هذه الضربات كان مميتا ، و بالتالى لا يمكن باطمئنان تحميل المسئولية لفرد أو أفراد محدودين من الحراس » ويتابع مستر لينوكس بويد وزير المستعمرات دفاعه فى مجلس العموم البريطانى

فيقول : « إن هذا الحادث ينبغى ألا يحجب عنا الجهود التى تبذلها حكومة كينيا للعودة بالحياة إلى سيرها الطبيعى » !!

وقد صرح مستر جوليان أمرى فى مجلس العموم أن عدد المعتقلين فى أوائل عام ١٩٥٩ كان ثمانين ألفا وبعد مأساة « هولا » نقص العدد إلى نحو ألف فى نهاية أبريل .

والواقع أن أعدادا كبيرة من هؤلاء الأبرياء حولتهم الحكومة من المعتقلات إلى معسكرات العمل والتأهيل أى أنهم من الناحية العملية ظلوا معتقلين وإن تغير الاسم من معتقل إلى معسكر عمل .

وتقدر المصادر الإفريقية القتلى من الإفريقيين بنحو ثلاثين ألفا فى حوادث ماوماو . . وتهبط المصادر الأوربية بالرقم إلى نحو ١٠٫٥٠٠ من الثوار و ٨٤ من المستوطنين و١٥٠٠ من الإفريقيين غير الثوار . وبهذا يصل التقدير الأوربى إلى نحو ثلاثة عشر ألف قتيل من الإفريقيين .



ما بعد الثورة

إلى مؤتمر لندن ١٩٦٠

قامت ثورة ماو ماو إيذانا بتعديلات وتطورات عميقة فى حياة كينيا ، فقد حدث فراغ سياسى كبير بعد حل اتحاد كينيا الإفريقى فى منتصف عام ١٩٥٣ ، وبرز فى الميدان قادة جدد تولوا أمر القضية ، واضطرت بريطانيا أمام العزم الإفريقى إلى إحناء رأسها وإعطاء الإفريقيين جانبا من حقوقهم الطبيعية .

فى هذه المرحلة برز اسم « توم مبويا » وهو الآن فى الثلاثين من عمره .

ولد مبويا لأبوين فقيرين فى مزرعة من مزارع السيسل فى مرتفعات كينيا ، يمتلكها أوربى مستوطن ، وجاهد أبوه فى تعليمه ، فألحقه بمدارس الإرساليات ، وانتهت أيام دراسته العالية عندما عجز الوالد عن متابعة الإنفاق عليه ، وتلقى برنامجا فى الصحة العامة فى نيروبى يؤهله لأن يعمل مفتشا صحيا فى الحكومة ، وبدأ يستمع إلى كنياتا ويتأثر به ، وأحس فى عمله المعاملة الظالمة التى يلقاها الإفريقيون فى وطنهم .

كان مع مبويا زملاء اوربيون يقومون بنفس عمله ، ويتقاضون ما يزيد على أربعة أضعاف راتبه ، ورأى كيف يأنف بعض البيض من أن يتعاملوا مع الإفريقى مهما كانت درجة تعليمه ووضعه الاجتماعى .

وعندما اعتقلت الحكومة كنياتا ، تقدم مبويا لمساعدته ، واطمأن «أوديدى» ـ الذى خلف كنياتا فى زعامة الاتحاد ـ إلى قدرة مبويا على تنظيم الدعاية ، فجعله ضابط العلاقات العامة فى الاتحاد . واعتقلت الحكومة أوديدى فى مارس ١٩٥٣ . وقام مبويا بأعمال أمانة الصندوق وتابع دفاعه عن كنياتا مؤمنا ببراءته من أعمال العنف ، وسرعان ما وجد مبويا نفسه فوق موجة الأحداث .

وبعد حل اتحاد كينيا الإفريقى ، أصبح « اتحاد العمال فى كينيا » الهيئة المعبرة عن آمال الإفريقيين ، وتولى مبويا الأمانة العامة لهذا الاتحاد ولم يكن يزيد عمره عن ثلاثة وعشرين عاما ، وأتيحت لمبويا فرص الدراسة النقابية والاقتصادية فى الهند وبريطانيا وأمريكا . وعاد إلى وطنه ليتابع كفاحه السياسى ، واستطاع أن ينجح فى انتخابات المجلس التشريعى عن نيروبى .

* * *

نعود الآن إلى الشهور القليلة التى تبعت حل اتحاد كينيا الإفريقى . .

فرغم العمليات العسكرية الصارمة ، لم تستطع الحكومة أن تفرض استسلاما غير مشروط على الثوار ، وعرض ذوو النفوذ من الإفريقيين على الحكومة استعدادهم للمساهمة فى وضع حد لهذا الصراع الدموى .

وسافر «مورمبي» ـ الذى كان قائما بأمانة اتحاد كينيا الإفريقى قبل حله ـ لمقابلة المسئولين فى وزارة المستعمرات ، واقترح مورمبي فى سبتمبر ١٩٥٣ أن تفرج الحكومة عن الزعماء السياسيين ليتعاونوا مع الحكومة على إيقاف الثورة ، وأن تعقد الحكومة مؤتمر مائدة مستديرة يحضره ممثلون من كل عناصر كينيا ليضعوا برنامجا إصلاحيا شاملا ، وأن تبذل الحكومة جهدها فى التنمية الاقتصادية فى المعازل وتوفر الأرض فى المرتفعات البيضاء للإفريقيين ، وأن تقبل الحكومة مشروعات المعونة التى تقدمها الأمم المتحدة أو أية هيئة أخرى ، وأن تقرر مبدأ المساواة فى المجالس النيابية والتنفيذية مع تطبيق الديموقراطية السياسية ، والسير نحو إلغاء الحاجز اللونى .

واقترح مورمبى أن تخضع الأرض الجديدة المعطاة للإفريقيين لرقابة فنية تكفل حسن القيام بأمرها .

وكان نصيب هذه المقترحات الرفض من وزارة المستعمرات واشتدت حكومة كينيا فى معاملة الإفريقيين .

* * *

وفى مارس ١٩٥٤ أعلن ليتلتون — وزير المستعمرات البريطانى — دستوراً انتقاليا يعاد النظر فيه عام ١٩٦٠ .

والتعديلات التى اقترحها هذا الدستور تتلاءم مع إقامة حكومة متعددة العناصر فى كينيا وتمثل الأوربيين والآسيويين والإفريقيين ، فكينيا — كما يقول الوزير — « لم تعد وطنا لعنصر واحد » . وبهذا تحاول بريطانيا أن تطبق سياسة المشاركة بعد أن تعثرت سياسة السيادة البيضاء المطلقة واصطدمت بالوعى الإفريقى الجديد .

وكان أهم ما فى المقترحات الجديدة إنشاء مجلس وزراء يتكون من حاكم عام له نائب وستة أعضاء رسميين (بحكم وظائفهم) واثنين معينين ، وستة غير موظفين ، وهؤلاء الستة منهم ثلاثة أوربيون وآسيويان (مسلم وهندوكى) وإفريقى . أما المجلس التنفيذى فيتكون من مجلس الوزراء السابق مع

إضافة عربى واثنين من الإفريقيين ، ورأت بريطانيا إنشاء وظائف السكرتيرين البرلمانيين .

وطالب الأعضاء الإفريقيون فى المجلس التشريعى بأن يكون لهم مقعدان فى مجلس الوزراء ، وعارض الأوربيون هذه الرغبة، فاستقال « ماثو » أقدم أعضاء المجلس التشريعى والإفريقى الوحيد فى المجلس التنفيذى .

وكانت هذه هى المرة الأولى فى تاريخ التطور الدستورى فى كينيا التى دخل فيها إفريقى الهيئة العليا التى تصنع سياسة البلاد .

واعتمدت الحكومة دستور كينيا على أن يتكون المجلس التشريعى من مجلس الوزراء وستة أعضاء ــ بحكم وظائفهم ــ و ٣٦ منتخبين يمثلون الدوائر الانتخابية ، منهم ١٤ إفريقياً و ١٢ منتخباً يمثلون مصالح خاصة ، وهؤلاء ينتخبهم المجلس التشريعى مجتمعا كدائرة انتخابية (من هؤلاء أربعة إفريقيون)

* * *

كانت التعديلات التى أدخلها دستور الانتقال ــ مع ضآلتها ــ سببا فى ثورة المستوطنين وانشقاقهم على أنفسهم وظهور أحزاب فى كينيا تعبر عن هذه الاتجاهات :ــ

١ ــ الحزب الكينى البريطانى الإمبراطورى : ويجمع

المتطرفين الذين يرون حكم البلاد بالقوة وعلى رأسهم «جروجان» عضو المجلس التشريعي وعميد المستوطنين ، ويمكن أن نرى نموذجا من تفكيره عندما وقف يخطب في أحد اجتماعات الحزب الجديد متحدثا عن ماو ماو وواجب الحكومة نحوها ونحو كينيا :

« نحن الأوربيين ينبغي أن نتابع حكمنا لهذه الأرض بالنظام الحديدي النابع من نفوسنا ، إن الشاطئ الشرقي لإفريقيا يقع في الخط الأمامي لأي نزاع مستقبل ؛ وإن معركة كبيرة سوف تقوم عاجلا أو آجلا مع جموع الملونين في الشرق المتيقظ ، والرد الوحيد على ماو ماو هو أن نقبض على مائة منهم ونشنق منهم خمسة وعشرين ، ثم نطلق الباقين بعد أن يروا الشنق بأعينهم ليخبروا قومهم بما رأوا .

وإذا لم تنجح هذه الوسيلة في إرهاب الإفريقيين ، فيجب طردهم من مزارعهم وتسليم الأرض للأوربيين ، ليتعلم الإفريقيون كيف يحترمون حكم الرجل الأبيض للأرض ، وإذا أعيدت أرض الكيكويو إلى التاج ، سيعلم كل إفريقي أن مملكتنا الصغيرة حاكم كبير » .

٢ — حزب الاستقلال الفدرالي بزعامة ميجور «روبرتس»

ويرى تقسيم كينيا : فيستاثر البيض بأفضل مناطقها وتحيا العناصر الباقية فى المناطق الأخرى .

٣ — حزب القطر المتحد بزعامة «مايكل بلندل» ، وهذا الحزب - رغم اسمه - قاصر على الأوربيين دون الإفريقيين والآسيويين ، ويدعو إلى قيام حكومة تمثل مجتمعا متعدد العناصر والسيادة فيه للأوربيين بالطبع .

ورأى الأوربيون فى موقف الحكومة تسامحا ، ووصل الأمر ببعضهم إلى الاستقالة من مناصبهم فى حكومة كينيا ، واصدروا بيانا وصفوا فيه الدستور الجديد بأنه خيانة .

٤ — وفى أبريل ١٩٥٩ أعلن «بلندل» استقالته ليقود (المعتدلين) فى المجلس التشريعى نحو سياسة المجتمع المتعدد العناصر والسير إلى الحكم الذاتى ، وكون منهم «حزب كينيا الجديدة» وأعلن هذا الحزب برنامجه ، ويرى - فيما يتعلق بالدستور الانتقالى - أن يظل مطبقا وألا يعدل تحت ضغط أى عنصر واحد ، والمقصود هنا بالطبع ، ألا يعدل تحت ضغط الإفريقيين ، ويرى أن تظل مسئولية الحكومة البريطانية قائمة حتى يصبح موقف كل من العناصر المكونة لكينيا ممكنا من قيام نظام برلمانى منتخب قادر على العمل ، وألا تكون

النسبة العددية للعناصر أساس الانتخاب ، ونادى الحزب الجديد بإلغاء المعازل القبلية والعنصرية وإتاحة الأرض للجميع ، ولاقت هذه الاتجاهات معارضة قوية من الإفريقيين ، كما قاومها نفر من المتطرفين فى المجلس التشريعى .

ومع اختلاف الأوربيين فى اتجاهاتهم فإنهم يتفقون على مبدأ أساسى هو الذى عبر عنه « لينوكس بويد » بقوله : « إن المستوطنين قد جاءوا إلى كينيا ليبقوا » .

والآسيويون - من ناحية أخرى - رأوا فى الدستور الجديد إجحافا بحقوقهم ، وطالبوا بجداول إنتخابية موحدة مع الأوربيين أو منحهم مقاعد تتناسب مع عددهم . .

أما عن الإفريقيين فقد اتبع مبويا أسلوبا جديدا أرهق به خصومه ، فهو يساوم ويصل إلى اتفاق ثم سرعان ما يطالب بأكثر مما وصل إليه .

ذهب مبويا إلى لندن مطالبا بـ « صوت لكل مواطن » وجدول انتخاب موحد ؛ ومعنى هذا أن يكتسح الإفريقيون الأوربيين فى الانتخابات المقبلة ، وتحت ضغط الحوادث اضطرت وزارة المستعمرات إلى أن تجعل عدد الأعضاء الإفريقيين فى المجلس التشريعى معادلا الأوربيين المنتخبين ، وإن كان

الأوربيون المعينون قد كفلوا اغلبية بيضاء فى المجلس . وعاد مبويا ليقاطع المجلس من جديد .

وجاء عام ١٩٦٠ ، وفى مطلعه ألغت الحكومة الأحكام العرفية بعد أن استمرت سبع سنوات ، وأصدرت بعض قوانين تحل محلها ، وعقدت بريطانيا مؤتمر مائدة مستديرة لشئون كينيا كما وعدت بذلك عند صدور الدستور الانتقالى .

بدأت أعمال هذا المؤتمر الدستورى فى قصر لنكستر فى شهر يناير ١٩٦٠ ، وكان مبويا سكرتير الوفد الإفريقى ، واستعان الوفد بالقانونى الزنجى الأمريكى « تيرجود مارشال » محامى الاتحاد الوطنى الأمريكى لتقدم الشعوب الملونة ؛ وذلك لخبرته فى الشئون الدستورية ، وضم المؤتمر — إلى جانب الافريقيين — المسئولين من الحكومة البريطانية وحكومة كينيا ومندوبين من المستوطنين البيض والآسيويين .

وانتهى المجتمعون إلى خطوط أهمها : —

١ — جدول انتخابى موحد مع التوسع فى الشروط الواجب توفرها فى الناخب ، هذه الشروط هى : —

(ا) القدرة على الكتابة والقراءة باللغة الدولية . أو .

(ب) أن تكون سنه فوق الأربعين . أو . . .

(ح) أن تكون له وظيفة أو دخل سنوى لا يقل عن ٧٥ جنيها فى السنة .

وبهذا يمكن أن يرتفع عدد الناخبين الإفريقيين إلى أكثر من مليون .

٢ — أن يتكون المجلس التشريعى من ٦٥ عضوا منهم ٣٧ إفريقى . وهى أغلبية واضحة .

٣ — أن يكون للإفريقيين عدة وزارات فى مجلس الوزراء الجديد .

٤ — أن تصدر وثيقة حقوق أوصى المؤتمر بإعدادها بحيث تكفل المساواة ، وحماية حقوق الملكية بنصوص قانونية مع إلغاء نظام حيازة الأرض القديم القائم على التمييز العنصرى .

* * *

وسنقف فى هذا البحث عند مؤتمر لندن . ويمكن اعتباره مرحلة لها خطرها فى تطور قضية كينيا ، فلأول مرة أصبحت هناك جالية أوربية مستوطنة مستقرة تحت سيطرة الإفريقيين أصحاب الحق الأول فى بلادهم .

أثار هذا الوضع ثائرة غلاة المستوطنين ، وجعل ميجور « ...يجز » ينادى بأن مؤتمر لندن « ضربة قاضية للمجتمع الأوربى

فى كينيا » وبدأ نفر من هؤلاء المستوطنين الذين يعيشون فى غيبوبة التفرق العنصرى يفكرون فى الهجرة من كينيا .

وعندما عاد بلندل ـ بعد موافقته على قرارات مؤتمر لندن ـ وصمه بعض المستوطنين بالخيانة ، وتقدم ميجور هيوز ـ أحد غلاة المستوطنين ـ وألقى عند أقدام « بلندل » حفنة من النقود الفضية قائلا « هذه ثلاثون قطعة من الفضة ..خذها يا يهوذا !! » وفى هذا يشبهه بيهوذا الأسخريوطى الذى خان المسيح بثلاثين قطعة من الفضة .

وصرح مبويا بقوله: « لقد استطعنا تفجير أسطورة السيادة العنصرية إلى الأبد » ، ولكن كما رأينا حانقين بين الأوربيين ، كان هناك حانقون من الإفريقيين يرون أن الوفد الإفريقى عاد بأقل مما وعد به ، إنه وعد قبل سفره بصوت لكل فرد وبتحقيق « الحرية الآن » ولكن لا زالت دون تحقيق ذلك سنوات من الكفاح .

واعتبر الوفد الإفريقى ما حصل عليه مرحلة من مراحل كفاحه وجزءا من حق الإفريقيين عاد إليهم وأنه « لا مجال فى كينيا لأوربى لا يؤمن بالديموقراطية ، وليس أمام الذين يترددون إلا أن يبيعوا أرضهم ويرحلوا » .

بهذا لم يتوقف الكفاح الكيني رغم سجن كنياتا الأب الروحي للحركة والذي قال عنه مبويا : « إني لا أعتبر نفسي بديلا لكنياتا ، إنه حين يعود فسوف نتقبله جميعا زعيما لنا » . وكل الذي حرص عليه الإفريقيون أن يتابعوا السير على الطريق لتحقيق حرية بلادهم .



وجهة كينيا
دراسة مقارنة



هذا العرض يبدو فى كينيا اتجاهان : —

١ — يرمى الاتجاه الأول إلى اتخاذ مبدأ « تعدد العناصر » اساسا فى تشكيل الحكومة ، ومن الممكن أن يتفرع من هذا الاتجاه فروع أو تنصب فيه روافد ، ولكنها تلتقى جميعا عند هدف واحد ، هو أن تصبح كينيا وطنا للعناصر الثلاثة الرئيسية التى تحيا فيها ، وألا يستأثر بها عنصر واحد ، والخوف هنا — عند المستوطنين — من سيطرة الإفريقيين ، ويعتبر هذا من أقوى الاتجاهات التى تمثل مصالح غلاة المستوطنين الأوربيين .

٢ — أما الاتجاه الثانى فإفريقى يرمى إلى إرساء الحياة على اسس ديموقراطية ، وأن تكون الحكومة تعبيراً صادقا عن القاعدة الشعبية وهى فى كينيا «إفريقية» وتوفر هذه الحكومة للمواطنين فرص الحياة والإنتاج دون أن تكون هناك سيطرة سياسية أو اقتصادية أو تميز اجتماعى للمستوطنين .

* * *

وهناك أسباب أصيلة يمكن أن ترد إليها الاتجاه الذى يتبناه الأوربيون ، وتتضح هذه الأسباب إذا استعرضنا مناطق الاستيطان فى إفريقيا جنوب الصحراء وقارنا بين ظروفها .

فمجال الاستيطان الأوربى فى هذا الشطر الكبير من إفريقيا، يأخذ فى الاتساع كلما اتجهنا جنوبا حتى يصل إلى أقصى امتداده فى اتحاد جنوب إفريقيا .

ولنذكر بعض الأرقام :

عدد المستوطنين فى كينيا حسب إحصاء ١٩٥٨ نحو ٦٤ ألفا بينما المجموع الكلى للسكان ٦ر٢ مليون أى بنسبة ١٪ . أما فى اتحاد جنوب إفريقيا فعدد الأوربيين ٣ مليون بينما المجموع الكلى نحو ٥ر١٤ مليون أى بنسبة ٢٠٪ .

واستطاع المستوطنون فى جنوب إفريقيا — استنادا إلى كثرتهم العددية — اتخاذ سياسة صارمة فى التفرقة العنصرية ، وهذه الكثرة العددية هى التى ساعدت على قيام « اتحاد جنوب إفريقيا » فى مايو ١٩١٠ واصبح له استقلاله الذاتى ، واستمر العمل فيه بمبدأ البوير القديم «لامساواة فى الكنيسة أو الدولة» مع فروق محلية فى التطبيق ، وطبق الاتحاد سياسة الفصل بين السكان على أساس اللون مع وجود مشكلات ملونين جاءوا من

تزاوج بين البوير والإفريقيين ، واتبع سياسة المعازل التى حصر فيها الإفريقيين ثم اشتد عليهم بالضرائب ليجبرهم بعد هـذا على العمل فى المزارع البيضاء والأعمال اليدوية والمناجم ، وانتقلت هذه الاتجاهات والقوانين مع المهاجرين الذين زحوا من جنوب إفريقيا إلى كينيا فى أوائل القرن العشرين .

وعم الظلم فى اتحـاد جنوب إفريقيا كل القطاعات الحيوية : الزراعة والصناعة والتعدين والسكنى فى المدن والتعليم والأجور واستخدام المرافق العامة ، ووضعت الحـكومة قيوداً ثقيلة فى أيدى الإفريقيين تحول بينهم وبين السير فى طريق الحياة الـكريمة النامية . وعلى أساس سياسة التفرقة ودعما لها ابتدعت الحـكومة مبدأ « العزل » عام ١٩٢١ عند ما لاحظت زيادة عدد الإفريقيين إلى درجة أفزعت البيض ، ويقتضى التطبيق الحرفى لهذه السياسة خروج أعداد كبيرة من الإفريقيين من عالم الرجل الأبيض وتخصيص أرض جديدة لهم ، ولـكن الواقع الاقتصادى كان أقوى من التعصب اللونى فعجزت الحـكومة عن التطبيق الدقيق ، وحاولت تغطية هذا العجز باتخاذ إجراءات قاسية فى المجال السياسى خصوصاً بعد الذى رأته من تطور الإفريقيين بالرغم من العقبات التى وضعتها الحـكومة فى طريقهم . وفى

عام ١٩٤٨ بدأ الدكتور « مالان » فى تطبيق سياسة الابرتهيد ، وهى تعبير جديد أطلقوه على سياسة العزل القديمة ، وظن بعض الزعماء الإفريقيين أن معنى هذا تقسيم جنوب إفريقيا على اساس عنصرى ، وفرحوا بهذا ، لأنه سيعطيهم فرصة التطور الذاتى دون مزاحمة الأوربيين ويقتضى هـذا قيام الأوربيين فى مجتمعهم بكل الأعمال اليدوية ، وقيام الإفريقيين فى مجتمعهم بكل الأعمال الفنية والإدارية ، ولـكن الدكتور « مالان » أعلن فى صراحة أن العزل الـكامل غير متيسر فى الظروف الحالية ؛ لأن البناء الاقتصادى فى الاتحاد ـ قائم إلى حد كبير ـ على استخدام اليد العاملة الإفريقية ، وأخذت الحـكومة تفسر هذه السياسة على هواها ، وظلت سياستها قائمة على « سيادة الرجل الأبيض » بالرغم من الاضطرابات التى تشاهدها البلاد .

ومن ناحية أخرى لقى الآسيويون عنتاً شديداً فى اتحاد جنوب إفريقيا فعددهم الآن نحو نصف مليون معظمهم من الهنود و ٨٠ ٪ من هؤلاء مواليد محليون ؛ وقـد جاءوا أول الأمر عند ما ضغط أصحاب مزارع قصب السكر على الحـكومة فى ناتال لعجز الإفريقيين عن تحمل جهد العمل المضنى الذى أراد الأوربيون إجبارهم عليه . واستقر المقام بالآسيويين وزادت

اعدادهم وانسابوا إلى ميدان التجارة ودعموا وضعهم المالى وامتلكوا المزارع ، وخشى الأوربيون هذا الخطر الجديد ، وبدأت المضايقات من أواخر القرن التاسع عشر ، وصحبتها مراحل مريرة من الكفاح من أجل حقوق الإنسان ، وقام غاندى بدور فعال فى هذه المعركة ، واشترك فيها النساء مع الرجال ، واستطاع الهنود الحصول على بعض حقوقهم وقد أخذت الحكومة فى تطبيق قوانين سياسة «الابرتهيد» عليهم ، فحددت ملكيتهم وأماكن سكناهم .

ولقيت سياسة الابرتهيد مقاومة من الآسيويين كما لقيت من الإفريقيين ، وعرضت الهند وباكستان قضية التفرقة العنصرية على هيئة الأمم المتحدة ، وانضمت إليهما حكومات من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وعينت لجنة عام ١٩٥٢ لدراسة المشكلة وضعت عنها تقريراً مفصلا . واصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ قراراً ضد التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا أعربت فيه عن أسفها لأن حكومة الاتحاد لا تحترم الالتزامات التى تضمنها ميثاق الهيئة وطلبت إلغاء هذه القوانين الجائرة .

وعاد الموقف إلى التأزم فى ربيع ١٩٦٠ ، وكان محور النزاع مطالبة الإفريقيين بإلغاء نظام التصاريح ، وحدثت

اصطدامات مسلحة بين الحكومة والإفريقيين ثار لها الراى العام العالمى ، واضطرت حكومة الاتحاد إلى إعادة النظر فى نظام التصاريح ، ودرس مجلس الأمن قضية التفرقة العنصرية فى جنوب إفريقيا ، وقرر إدانة حكومة الاتحاد ، وامتنعت بريطانيا وفرنسا عن التصويت .

* * *

وقد حاول بعض المستوطنين فى كينيا اتخاذ سياسة صارمة من التفرقة العنصرية ، وعلى رأس هؤلاء «جروجان» و«روبرتس» و«بريجز» ، ويرون فى طغيان حكومة الاتحاد نموذجا يجب أن يحتذيه الرجل الأبيض فى أوطانه الجديدة .

ونادى بعض هؤلاء بتقسيم كينيا على أن يستأثر المستوطنون البيض بالمرتفعات ، فتكون لهم خالصة دون الإفريقيين والآسيويين ، وتخصص لهؤلاء مناطق أخرى ، وقد سبق أن ناقشت لجنة توثيق الاتحاد فى شرق ووسط إفريقيا هذا الرأى عام ١٩٢٩ ، ورأت استحالة تطبيقه عملياً لعقبات جغرافية واقتصادية .

ولازال الاستيطان الأوربى فى كينيا يعتمد على اليد العاملة الإفريقية ، وفى هذا يختلف عن مناطق الاستيطان فى العروض

المعتدلة مثل استراليا وكندا حيث يقوم المستوطنون البيض بكل الأعمال اليدوية مهما كانت صعوبتها وأجرها . وبهذا خلصت لهم الأرض وما عليها وأعانهم على ذلك أمران أولهما طبيعى والآخر بشرى :

العامل الطبيعى: هو اعتدال المناخ وتشابهه إلى حد كبير مع ما ألفوه فى أقطارهم ؛ وبهذا استطاعوا الاستغناء عن العناصر الملونة . أما العامل البشرى وله أهميته وخطورته فهو القلة النسبية لعدد السكان فى بعض هذه الأقطار كأمريكا الشمالية واستراليا ، وهى قلة مكنتهم من اتباع سياسة ترمى إلى إبادة هذه العناصر إن استطاعوا ، أو حصرها كعينات بشرية فى بعض الأماكن .

وكلا الأمرين لم يتوفر فى كينيا . ويذكر « هاريسون تشريش» فى كتابه الاستعمار الحديث (١٩٥٠) « فى المناطق المدارية لا زال الأوربى موضع التجربة . ولا زلنا بحاجة إلى تبين الأثر الحقيقى للمناطق المرتفعة على الأوربى . ولا يمكن تحديد ذلك قبل أن تنشأ عدة أجيال فى كل هذه المناطق . وفى جميع الحالات لم تقم إلا قلة من المستعمرين بعمل جدى مجهد ، ولم يكن فى استطاعة المستعمرين — فى كينيا وتنجانيقا — دون توفر ورخص الأيدى العاملة — أن يعيشوا فى مستواهم الحالى » .

ولهذا كان لعلاقة المستوطنين بالإفريقيين فى كينيا شقان : —

١ — الحاجة إلى اليد العاملة الإفريقية .

٢ — وجودها بأعداد كبيرة لا يستطيعون معها التخلص منها لو سولت لهم نفوسهم ذلك أو الهبوط بها إلى القدر الذى يرغبون فى تسخيره ، وهو ما حاولوه جزئيا مع لجنة « داو » عندما نادوا بضبط عدد الإفريقيين فى كينيا .

ومن أوائل عهد الاستيطان طالب المستوطنون الحكومة أن تعينهم على تسخير الأهالى . وفى عام ١٩٠٨ وقف « ديلامير » يخطب فى المجلس التشريعى قائلا : « ينبغى أن نصل إلى طرق قانونية نجبر بها الأهالى على العمل ، وآمل أن نعتمد فى هذا على الحكومة » ، ولم تخيب الحكومة ظن المستوطنين .

ومع هذا حاول سير « ادوارد جريج » حاكم كينيا العام سنة ١٩٢٦ أن (يحرّر) المستوطنين من الحاجة إلى العمل اليدوى الإفريقى ، وبهذا يستطيع الاستيطان فى رأيه أن يتخطى أكبر العقبات التى تعوق توسعه .

ويرمى هذا الاتجاه إلى أن تصبح مناطق الاستيطان فى كينيا بيضاء مثل استراليا أو كندا يعتمد فيها البيض على أنفسهم ، ولكن هذه الآراء لم يكتب لها أن ترى النور . واستمر المستوطنون استغلال الإفريقيين وقنعوا بالإشراف أو الإدارة ،

ولماذا يجهدون أنفسهم أو يدخلون التجربة ما دامت الحكومة توفر لهم اليد العاملة الرخيصة ؟ . .

* * *

بهذا نستطيع أن ندرك الأساس الجغرافى لاتجاه المستوطنين فى كينيا : فهناك مجال للاستيطان الأوربى ، ولكنه مجال محدود ، والأوربيون لا يستطيعون أن يتكاثروا فى المرتفعات إلى الدرجة التى تجعلهم ـ من الناحية العددية ـ قادرين على أن يتخذوا ـ باستمرار ـ موقفا عنيفا صارما من الإفريقيين .

هم الآن جزيرة أوربية فى محيط إفريقى ، ولن تستطيع هذه الجزيرة أن تبتلع المحيط .

وليست لهذه الجزيرة معابر أرضية تربطها بمناطق الاستيطان الأوربى الأخرى حولها ، فأوغنده إفريقية الطابع وقد انصرفت عنها أنظار المستوطنين من بدء القرن العشرين عندما انتشر فيها مرض النوم ، وتتطلع الآن أعينهم إليها بعد كشف ثرواتها المعدنية .

والمستوطنون فى تنجانيقا قلة أيضاً ، وهم معزولون عن وسط القارة وجنوبها ، ولو كانت منطقة الاستيطان فى كينيا

على صلة برّية بمناطق استيطان أخرى لطالب الأوربيون بالانضمام إليها لتكوين وطن واحد كبير .

والأرض فى مرتفعات كينيا ليست كلها مكشوفة ، فهناك غابات استطاعت أن تأوى المجاهدين فى أثناء كفاح ماو ماو .

فإذا أضفنا إلى هذا تطور الوعى فى كينيا واليقظة الإفريقية التى مثلتها مؤتمرات الحياد الإيجابى والدعوة إلى تحرير القارة من ظلم الاستعمار والدور الذى تقوم به الجمهورية العربية المتحدة ودول إفريقيا وآسيا الحرة فى تدعيم الحركات التحريرية ـ استطعنا أن ندرك جانبا من العوامل الطبيعية والبشرية التى تجبر بعض المستوطنين على التخفيف من حدة كبريائهم الإمبراطورى القديم .

ومع هذا كله لم يقف المستوطنون الأوربيون موقفا موحدا أو منصفا ، ولا زال بعضهم يحيا فى غيبوبة التفوق العنصرى ، وإن غلب عليهم الآن محاولة الاحتفاظ ـ بقدر الإمكان ـ بوضعهم فى كينيا مع إعطاء فرص محدودة للعناصر الأخرى على أن تتسع هذه الفرص ـ عمليا ـ تحت ضغط هذه العناصر . كما يحاولون تحويل الكفاح الإفريقى إلى مسالك طويلة من أعمال اللجان والمؤتمرات .

وهؤلاء المتطرفون من أمثال «جروجان» و«روبرتس» يرون أن بريطانيا تتساهل كثيرا مع العناصر الوطنية، ويرون هذا التساهل « خيانة » وأن أسلوب الحكم الواجب اتباعه هو ماسار عليه فى جنوب إفريقيا مملطس وهرتزوج ومالان وستريدوم .

* * *

ووصل أمر بعض المتطرفين إلى مناقشة الصلة التى تربط كينيا ببريطانيا ، وينادون بالحكم الذاتى - كما يفهمونه - ويتساءلون : ما الذى يربطنا ببريطانيا ؟ ويتحدثون عن واشنجتون وتحرير أمريكا وطرد الانجليز ويرون أنفسهم كينيين ثم إنجليز ، وأن صلتهم ببريطانيا ينبغى ألا تختلف عن صلة الأمريكيين بها ، وأن إعتزازهم ينبغى أن يكون بكينيا أولا.

ويعترضون على بريطانيا : لماذا تختار هى الحاكم العام ؟ ولماذا لا يكون من كينيا ؟ وكيف يأتى حاكم من وراء البحار ليبقى فى كينيا بضع سنوات ثم يرحل عنها إلى مستعمرة أخرى ؟

ولهذا الاتجاه نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال رواسبه الغائرة فى نفوس نفر من المستوطنين ، ولعله يرجع أيضا إلى تأثير اتحاد جنوب إفريقيا وتطوره السياسى من أوائل القرن العشرين . وعندما وافقت بريطانيا على أن تخصص بضعة مقاعد

للا سيويين فى المجلس التشريعى ثار بعض المستوطنين ونظموا مؤامرة ترمى إلى القبض على الحاكم العام والتخلص من السيادة البريطانية مع أن مجموعهم وقتئذ كان نحو عشرين ألفا .

وتراعى بريطانيا هذا كله ، فهى فى حاجة إلى كينيا ، وتعلم أن هؤلاء المستوطنين سلاحها الأول فى إقرار أوضاعها وتدعيم سياستها :—

فمن الناحية الاقتصادية كان مجموع صادرات كينيا عام ١٩٥٨ : ٢٩٫٣ مليون جنيه يقابلها ٧٧ مليون جنيه واردات ، وبريطانيا هى العميل الأول لكينيا وساهمت بـ ٢٧٫٧ مليون جنيه من الواردات و ٨٫٥ مليون جنيه من الصادرات .

وأهم ما تنتجه كينيا البن ، وكان محصوله فى موسم ٥٧/٥٨ نحو ٢٠٫٨٠٠ طن يزيد ثمنها على ٩٫٥ مليون جنيه ، ويأتى الشاى فى المرتبة الثانية وصدرت منه كينيا ما قيمته ٣¼ مليون جنيه ، هذا إلى مجموعة من الغلات الأخرى كالقطن والسيسل الذى يستخدم فى عمل الأنسجة الخشنة .

والبيرثروم ويستخدم كمادة مطهرة ، والقطن ومنتجات المراعى ، ويبلغ الإنتاج المعدنى وحده نحو ٤ مليون جنيه فى الوقت الحاضر .

فكينيا حقل من حقول الإنتاج البريطانية من الناحية الاقتصادية ، وزادت أهميتها الاستراتيجية كثيراً نتيجة للثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ وانتصاراتها السياسية وقيام الجمهورية العربية المتحدة واليقظة العربية الحديثة .

وعند تأميم القناة والاستيلاء على القاعدة تحولت أنظار بريطانيا إلى البحث عن قاعدة بديلة واستقر رأيها على كينيا ، وقوى هذا الاتجاه عند بريطانيا بعد فقد قواعد أخرى فى الشرق الأوسط مثل قاعدة قبرص التى لم يبق لبريطانيا فيها إلا بضعة أميال بعد أن نالت الجزيرة استقلالها .

وتقوم بريطانيا بتعميق ميناء ممبسة وبناء أرصفة جديدة وإنشاء قاعدة برية ومطار جوى ، هذه القاعدة التى أطلقت عليها اسم « قاعدة ها كاوا » يجرى العمل فيها ومن حوله صعوبات كثيرة . وهى مدينة محصنة تستطيع بريطانيا أن تنقل منها القوات التى تحاول بها إخضاع الحركات التحررية فى الجنوب العربى وأى مكان فى إفريقيا المدارية . و لى جوار هذه المدينة مساحة واسعة من الأرض المستوية صالحة للمناورات والتدريبات

فهذا الاتجاه العسكرى يقاومه الإفريقيون مقاومة شديدة وقد أعلن القادة الإفريقيون مثل توم مبويا أنهم يرون فى إنشاء

القاعدة البريطانية ما يدل على انه ليس فى نية بريطانيا التخلى عن كينيا . . وسرى هذا الشعور أيضا فى آلاف العمال الذين يعملون فى القاعدة .

* * *

وبعد : فقد سبقت الإشارة إلى أن هذا البحث ينتهى عند مؤتمر لندن ١٩٦٠ .

والأحداث فى كينيا تتطور فى سرعة . وتلقى أضواءً جديدة على الموقف . وفى خلال عام ١٩٦٠ تكونت أحزاب حديدة لتخوض المعركة الانتخابية فى فبراير ١٩٦١ . ولا زال الاتجاه الإفريقى التحررى – رغم مايلقى من صعاب – سيد الموقف .

وتتطلع الأنظار إلى البطل السجين — جوموكنياتا — ليقود السفين .

والذى نود تسجيله :

١ — أن الأوربيين اضطروا تحت ضغط التطور الإفريقى إلى الاعتراف ببعض حقوق الإفريقيين ومطالبهم .

٢ — أن الوعى الإفريقى الآن سائر فى طريق صاعد رغم تضحياته والعقبات التى توضع فى طريقه .

وتفاعل هذين العاملين يبشر بثمرة الكفاح وإن طال الطريق .

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها للآن :

١٠ — الشرق والإسلام ... ... للأستاذ عبد الرحمن صدقى

١١ — المريخ ... ... للدكتور جمال الدين والدكتور محمود خيرى

١٢ — فن الشعر ... ... للدكتور محمد مندور

١٣ — الاقتصاد السياسى ... ... للأستاذ أحمد محمد عبد الخالق

١٤ — الصحافة المصرية ... ... للدكتور عبد اللطيف حمزه

١٥ — التخطيط القومى ... للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن

١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية . . ... للدكتور ثروت عكاشه

١٧ — اشتراكية بلدنا ... ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى

١٨ — طريق الغد ... ... للأستاذ حسن عباس زكى

١٩ — التشريع الإسلامى وأثره فى الفقه الغربى للدكتور محمد يوسف موسى

٢٠ — العبقرية فى الفن ... ... للدكتور مصطفى سويف

٢١ — قصة الأرض فى إقليم مصر .. للأستاذ محمد صبيح

٢٢ — قصه الذرة ... ... للدكتور إسماعيل بسيونى هزاع

٢٣ — صلاح الدين الأيوبى بين شعراء عصره وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوى

٢٤ — الحب الإلهي في التصوف الإسلامي للدكتور محمد مصطفى حلمي
٢٥ — تاريخ الفلك عند العرب للدكتور إمام إبراهيم أحمد
٢٦ — صراع البترول في العالم العربي للدكتور أحمد سويلم العمري
٢٧ — القومية العربية ... ... للدكتور أحمد فؤاد الأهواني
٢٨ — القانون والحياة ... ... للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي
٢٩ — قضية كينيا ... ... للدكتور عبد العزيز كامل



المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة .
- تيسر لكل قارىء أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين وبقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه

الكتاب القادم

الثورة العرابية

للدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى

أول فبراير ١٩٦١

دار القلم بالقاهرة